جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر–
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
في ميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية
فرع: علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة بعنـــوان:

دور البنوك التجارية في تمويل القطاع الفلاحي دراسة تقييمية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية–وكالة ورقلة (2017 /2021)

من إعداد الطالبتين:
- أميرة مردف
- شيماء أوكيلي

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 2022/06/11

أمام اللجنة المكونة من السادة:

د: بدوي الياس	(أستاذ – ، جامعة ورقلة)	رئيسا
د: بن ساسي عبد الحفيظ	(أستاذ محاضر–ب– ، جامعة ورقلة)	مشرفا ومقررا
د: بونقاب مختار	(أستاذ – ، جامعة ورقلة)	مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

شكـــر و عرفـــــــان

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم و أعاننا على انجاز هذا العمل

نتوجه بجزيل الشكر و الامتنان لكل من ساعدنا من قريب أو بعيد على انجاز هذا العمل و مواجهة الصعوبات, و نخص بالذكر الأستاذ المشرف " بن ساسي عبد الحفيظ " الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته و نصائحه القيمة طيلة فترة انجاز البحث

كما نشكر كل من زرعوا التفاؤل في دربنا و قدموا لنا المساعدات و التسهيلات و لم يبخلوا علينا في تقييم هذا العمل المتواضع لكل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية فـلهم منا كل الشكر كما نخص بالذكر المؤطر " حقيقة يحي" و كل الشكر لموظفي بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة ورقلة

كما نشكر كل زملائنا و أصدقائنا المقربون و في الأخير نشكر كل من ساندنا بدعواته الصادقة

لكـم جميعـــا جزيـــــــل الشكـــر و التقديـــر.

أميـــــرة و شيمـــاء

الإهـــــــــــداء

الى قدوتي الأولى.. الى من رفعت رأسي عاليا افتخارا به.. الى من علمني الصبر

و الاجتهاد الى من وهب نفسه لسعادتنا.. **والـــــدي الحبيب**

الى التي رآني قلبها قبل عينيها.. و حضنتني أحشائها قبل يديها.. رمز العطاء و الوفاء

الى من جعلت الجنة تحت أقدامها, الى ينبوع العطف و الحنان.. **أمـي الغالـية**

الى القلوب الطاهرة الرقيقة و النفوس البريئة الى رياحين حياتي اخوتي:

ايـمان _ شيمـاء _ أنيــس

الى جارتـــي التي بمثابة أخت كبـــرى و الى براعمـــها الصغار:

فاطمة _ عبد البديع _ رحمـة_ آيـــة. حفظهم و وفقهم الرحمان

الى الأخوات اللواتي لم تلدهن أمي.. الى من تحلو بالإخاء و تميزوا بالوفاء و العطاء

الى ينابيع الصدق الصافي... **صديقاتي**

الى روح كل من عمي " **رمضان** " و خالتي " **لطيفة** " رحمة الله عليهم.

الى أعمامي و عماتي و أخوالي و خالاتي... الى كل من يعرفني من قريب أو بعيد الى

كل من ساعدني في اتمام هذا البحث و لو بكلمة طيبة او ابتسامة صادقة.

مريف أميـــرة

الاهـــــــــداء

الحمد لله الذي تتم به الصالحات , الحمد لله الذي جعلنا نصل اليوم إلى ما نحن عليه

أهدي نجاحي و تعبي الى كل من :

جدتي الغالية مرزوقة, و جدي العزيز مهدي أقول لهما بارك الله فيكما و عليكما و عافاكما الله من كل سوء، أقول لهما أن دعائكم لي هو من أنار لي طريق النجاح

إلى والدتي و صديقة دربي, خوفك علي من الفشل كان دافعي للنجاح, شكرا على سهرك, تعبك و على كل ما قدمته لي

إلى أبي , شكرا على مجهوداتك

إلى إخواني و أخواتي ,كنتم نعم الرفيق و الصديق وقت الشدة

إلى خالاتي و أخوالي، شكرا لوقوفكم جانبي و دعمكم لي.

و شكر خاص إلى كل من علمني حرفا في مسيرتي الدراسية.

أوكيـــــلي شيمـــــــاء

الملخـص:

تهدف الدراسة الى معالجة موضوع "دور البنوك التجارية في تمويل القطاع الفلاحي" **من خلال الاشكالية التالية:** كيف يمكننا تقييم دور بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR وحدة ورقلة في تمويل القطاع الفلاحي؟ **و استخدمت الدراسة المنهج التالي:** من أجل دراسة الاشكالية و الاجابة على الأسئلة المطروحة و نظرا لأهمية الموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من اجل جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري للدراسة و ابراز المفاهيم المرتبطة بالموضوع و الاعتماد على منهج دراسة الحالة و ذلك لربط الجانب النظري بالواقع العملي من خلال الأدوات الإحصائية كالجداول. **و توصلت الدراسة الى اهم النتائج كما يلي:**

- أن بنك الفلاحة و التنمية الريفية من أهم المؤسسات المالية التي خصصتها الجزائر للاهتمام بالقطاع الفلاحي و ذلك عبر تسهيلات و قروض مما أدى الى تشجيع الفلاحين على الاستثمار مما دفع القطاع الفلاحي بالتقدم في التنمية الاقتصادية؛
- قرض الرفيق هو قرض موجه لنشاطات الاستغلال الفلاحي بينما قرض التحدي هو قرض موجه للاستثمارات الفلاحية؛
- تمنح القروض طويلة المدى لتمويل الاستثمارات الفلاحية الكبرى كالري و تربية المواشي و قروض متوسطة المدى لشراء الآلات و الأسمدة و المواد الكيمياوية.

الكلمات المفتاحية: بنك الفلاحة و التنمية الريفية ، تمويل فلاحي ، رفيق , تحدي.

:Abstract

This study aims to address the topic: the role of commercial banks in financing the agricultural sector, **through the following dilemma:** How can we evaluate the role of the Bank for Agriculture and Rural Development BADR Unit Ouargla in financing the agricultural sector? **The study used the following method:** in order to study the problematic and answer the questions posed, and given the importance of the topic, the descriptive-analytical approach was relied upon in order to collect information related to the theoretical aspect of the study and to highlight the concepts associated with the subject and to rely on the applied approach and in the case study and that To link the theoretical side with practical reality through statistical tools such as tables**. The study reached the most important results as follows:**

- The Bank of Agriculture and Rural Development is one of the most important financial institutions that Algeria has designated to take care of the agricultural sector, through facilities and loans, which encouraged farmers to invest, which pushed the agricultural sector to progress in economic development;

- The companion loan is a loan directed to agricultural activities, while the challenge loan is a loan directed to agricultural investments;

- Long-term loans are granted to finance major agricultural investments such as irrigation and live stock raising, and medium-term loans to purchase machinery, fertilizers and chemicals.

Keywords: Bank of Agriculture and Rural Development , agricultural finance , companion and challenge.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات:

المحتويات	الصفحة
الإهداء	**III**
الشكر	**IV**
ملخص الدراسة	**V**
قائمة المحتويات	**VI**
قائمة الجداول	**VII**
قائمة الأشكال	**VIII**
قائمة الملاحق	**IX**
مقدمة	ب-ج
الفصل الأول: الأدبيات النظرية و التطبيقية للبنوك التجارية وتمويل القطاع الفلاحي	
تمهيد	**7**
المبحث الأول: أساسيات حول البنوك التجارية و آلياتها التمويلية	**8**
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول البنوك التجارية	**8**
المطلب الثاني: الآليات التمويلية للبنوك التجارية	**14**
المطلب الثالث: واقع القطاع الفلاحي في الجزائر	**21**
المبحث الثاني: دراسات السابقة حول تمويل القطاع الفلاحي	**25**
المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية	**25**
المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	**30**
المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسات السابقة و الدراسات الحالية	**32**
خلاصة الفصل	**34**
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية لدور البنوك التجارية في تمويل القطاع الفلاحي لدى بنك الفلاحة وتنمية الريفية وكالة ورقلة	
تمهيد	**36**
المبحث الأول: عينة وأدوات الدراسة	**37**
المطلب الأول: متغيرات وعينة الدراسة والأدوات المستخدمة	**37**

المطلب الثاني: أدوات الدراسة	**41**
المبحث الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها	**42**
المطلب الأول: عرض النتائج المتحصل عليها في بنك BADR	**42**
المطلب الثاني: عرض نتائج الدراسة	**51**
خلاصة الفصل	**59**
خاتمة	**64–61**
المراجع	**69–66**
الملاحق	**79–71**

قائمة

الجداول و الاشكال

قائمة الجداول

الجدول رقم(01)	نسبة الاكتفاء الذاتي لمحصول الحبوب خلال الفترة 2012-2015	22
الجدول رقم(02)	تطور القوى العاملة في القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 2016-2019	23
الجدول رقم(03)	يوضح مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر2014-2016	24
الجدول رقم(04)	التمويلات الفلاحية التي يوفرها بنك BADR	42
الجدول رقم (05)	اجمالي القروض الممنوحة في اطار قرض الرفيق2021/2017	51
الجدول رقم(06)	اجمالي القروض الممنوحة في اطار قرض التحدي2021/2017	54
الجدول رقم(07)	اجمالي القروض الممنوحة قرض الرفيق و التحدي2021/2017	57

قائمة الأشكال

الشكل رقم(01)	أشكـــــال التمويل	18
الشكل رقم (02)	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التمية الريفية وكالة –ورقلة	40
الشكل رقم (03)	الملفات الممنوحة من طرف وكالة ورقلة في اطار قرض الرفيق2017-2021	52
الشكل رقم (04)	مبالغ القروض الممنوحة من طرف وكالة ورقلة في اطار قرض الرفيق2017/2021	53
الشكل رقم (05)	الملفات الممنوحة من طرف وكالة ورقلة في اطار قرض التحدي2017-2021	55
الشكل رقم (06)	مبالغ القروض الممنوحة من طرف وكالة ورقلة في اطار قرض التحدي2017/2021	56
الشكل رقم (07)	النسبة المئوية لإجمالي القروض الممنوحة الرفيق و التحدي2017/2021	57

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01)	**رسالـــة المـــوافقة**	**71**
الملحق رقم (02)	**اذن الالتـــزام**	**72**
الملحق رقم (03)	**التحقق من صحة الضمـــانات**	**73**
الملحق رقم (04)	**جدول قيـد الرهن**	**75-74**
الملحق رقم (05)	**تفويض باستشارة مكتب المخاطر المركزي ببنك الجزائر**	**76**
الملحق رقم (06)	**التـــــــــــزام ENGAGEMENT**	**77**
الملحق رقم(07)	**ائتمـان الموائـل الـــريفية**	**78**
الملحق رقم (08)	**ائتمـــان الـتحـدي**	**79**

مقدمة

أولا/ توطئة:

تعتبر البنوك في الوقت الراهن من الركائز الأساسية في تمويل التنمية الاقتصادية واقتصاديات الدول النامية, وهذا يرجع الى الدور الهام في ربط العمليات الاقتصادية والصفقات من أجل تنشيط وبناء اقتصاد كل دولة.

فأصبحت الحاجة لزيادة فاعلية دور البنوك ضرورة فعلية في ظل تطور أنواع النقود, واتساع النشاط الاقتصادي ظهرت البنوك بمختلف انواعها ومن بينها البنوك التجارية.

للبنوك التجارية دور لا يستهان به في تمويل القطاع الفلاحي الذي يحتل مكانة بالغة الأهمية في اقتصاديات الدول المتخلفة, اذ نجد ان القطاع الفلاحي الممول الرئيسي للدخل, ومن هنا يتوجب الاهتمام بالقطاع الفلاحي والمحافظة على الموارد الأساسية لمكوناته.

لقد عرف هذا القطاع في الجزائر تطورا معتبرا سواء من حيث القوانين أو الهياكل وقد تم ذلك وفق مقتضيات التغير الاجتماعي بصورة عامة, وتبعا لمتطلبات التطورات السياسية والاجتماعية وحتى الثقافية في ظل عملية التنمية الشاملة, و قد صدرت عدة قوانين و نصوص تنظيمية تهدف الى الاهتمام بالقطاع الفلاحي من أجل اعادة الاعتبار له وزيادة مردوديته.

ونظرا للكثير من الخصائص والسمات التي تميز القطاع الفلاحي في الجزائر, فقد أصبح يعيش وضعا مختلفا, مما ترتب عنه نشوء نقص في انتاج حاجيات الأفراد من السلع الضرورية وأصبحت الجزائر تواجه أزمات دورية في مجال انتاج الغذاء وأصبح الاستيراد المنفذ الوحيد لتلبية الحاجات.

وعرفت الجزائر منذ الاستقلال عدة تغيرات فيما يخص تمويل هذا النوع من المشاريع اذ اعتمدت في بداية السنوات الاولى من الاستقلال على توجيه تمويلها من طرف المؤسسات النقدية دون تخصص, ومع مرور الوقت قامت هذه الأخيرة بإسناد هذه الوظيفة لمؤسسة نقدية هي بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

ثانيا/ إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق سنحاول في هذا الموضوع الاجابة عن الاشكالية الآتية:

- كيف يمكننا تقييم دور بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR وحدة ورقلة في تمويل القطاع الفلاحي؟؛

و للإجابة على هذه الاشكالية قمنا بطرح مجموعة من **التساؤلات الفرعية:**

1- فيما يتمثل دور القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري؟؛

2- فيما تتمثل أهمية التمويل بالنسبة للقطاع الفلاحي؟؛

3- ما هي الآليات التمويلية التي يقدمها بنك الفلاحة و التنمية الريفية وحدة ورقلة للقطاع الفلاحي؟؛

4- فيما تتمثل آليات تقييم تجربة بنك الفلاحة و التنمية الريفية في تمويل القطاع الفلاحي خلال فترة الدراسة؟.

ثالثا/ فرضيات الدراسة:

للإجابة على الأسئلة المطروحة يمكن وضع جملة من الفرضيات تكون منطلق للدراسة و هي كما يلي:

1- القطاع الفلاحي من اهم روافد الاقتصاد الجزائري؛

2- للتمويل أهمية بالنسبة للقطاع الفلاحي؛

3- بنك الفلاحة والتنمية الريفية يقدم آليات تمويلية تتلائم مع القطاع الفلاحي؛

4- يمكن تقييم تجربة بنك BADR في تمويل القطاع الفلاحي خلال فترة الدراسة.

رابعا/ مبررات اختيار الموضوع:

1- الرغبة في معالجة موضوع القروض الفلاحية؛

2- الاهتمام المتزايد بموضوع القطاع الفلاحي والأمن الغذائي؛

3- بحكم تخصصنا الذي له علاقة بالموضوع(تخصص اقتصاد نقدي و بنكي).

خامسا/أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى ما يلي:

1- التعرف على دور البنوك في تعزيز الأمن الغذائي من خلال تمويل القطاع الفلاحي؛

2- التعرف على حجم التمويل الذي يحظى به القطاع الفلاحي في الجزائر؛

3- تهدف الى تقييم تجربة بنك BADR في تمويل القطاع الفلاحي خلال فترة الدراسة؛

4- التطرق الى اهم الآليات الفلاحية الممنوحة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة ورقلة.

سادسا: أهمية الدراسـة:

تكمن أهمية هذا الموضوع في النقاط التالية:

1- المكانة التي سيتبوئها القطاع الفلاحي كقطاع بديل؛

2- الأهمية الكبيرة للقروض الفلاحية في عملية التمويل المصرفي؛

3- سياسات الحكومات الجزائرية المتعاقبة من اجل احداث قفزة نوعية في الاقتصاد البديل وهو القطاع الفلاحي الذي هو بديل عن قطاع المحروقات؛

4- تعدد البرامج و الاجراءات التحفيزية التي عملت على تطوير هذا القطاع في الجزائر؛

سابعا: حدود الدراسة: يكون نطاق الدراسة على النحو التالي:

تم الاعتماد على عينة من البنوك التجارية وهي بنك الفلاحة و التنمية الريفة وكالة – ورقلة–وقد شملت الدراسة الفترة من 2017–2021 من خلال ما يوجد في التقارير المالية السنوية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR.

ثامنا: منهج الدراسة:

من أجل دراسة الاشكالية و الاجابة على الأسئلة المطروحة و نظرا لأهمية الموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من اجل جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري للدراسة وابراز المفاهيم المرتبطة بالموضوع, والاعتماد على المنهج التطبيقي وفي دراسة الحالة وذلك لربط الجانب النظري بالواقع العملي من خلال الأدوات الإحصائية كالجداول .

تاسعا: مرجعية الدراسة:

من أجل الجانب النظري للبحث اعتمدنا على المصادر والمراجع التالية:

- الدراسات السابقة المتمثلة في المقلات؛
- الكتب، والرسائل الجامعية كالماجستير والدكتوراه التي تناولت موضوع الدراسة، إلا أننا استطعنا الاعتماد على القليل من المحاضرات.

أما في الجانب التطبيقي استخدمنا:

- المقابلة الشخصية؛
- الملاحظة.

عاشرا: صعوبات الدراسة

من الصعوبات التي واجهتنا خلال الدراسة منها:

1- الصعوبة الأولى انه يوجد بنك وحيد يشتغل في تمويل القطاع الفلاحي؛

2- والصعوبة الثانية انه البنك هذا له وكالة واحدة فكنا نود ان تكون مجموعة من الوكالات على الأقل وكالتين لنستطيع اجراء مقارنة بينهم.

الحادي عشر: هيكل الدراسة:

يتضمن البحث بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة فصلين تحتوي على ما يلي:

الفصل الأول: يتناول مبحثين يتمثل المبحث الأول في الأدبيات النظرية للبنوك التجارية وتمويل القطاع الفلاحي من مفهومها و نشأتها وأهم وظائفها ، وصولا إلى الآليات التي يعتمدها البنك في

تمويل القطاع الفلاحي، وواقع القطاع الفلاحي في الجزائر, لننهي هذا الفصل بالمبحث الثاني الذي يتمثل في مجموعة من الدراسات السابقة المختلفة العربية والأجنبية.

الفصل الثاني: يتناول دراسة ميدانية، تضمن المبحث الأول فيها تقديم عام لعينة من الدراسة الميدانية منهج والأدوات المستعملة خلال فترة الدراسة، والمبحث الثاني سنعرض فيه نتائج الدراسة ومناقشتها.

الفصل الاول:

الاطار النظري للبنوك التجارية و تمويل القطاع الفلاحي

تمهيد:

تعد البنوك التجارية شريان الحياة الاقتصادية في أي بلد, وذلك لدورها الأساسي في تعبئة وحشد الموارد المالية وتوجيهها نحو النشاطات الاستثمارية المختلفة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية, بالإضافة الى توفير خدمات مصرفية للجمهور مما يساهم في الرقي بالمجتمع الذي تنشط فيه.

ومن أهم الخدمات التي تقوم بها البنوك التجارية منح الائتمان (القروض) او ما يعرف بالتمويل ويعتبر التمويل القلب النابض لإنشاء المشاريع وتوسيعها بمختلف أنواعها. اذ تحتاج المشاريع الاستثمارية للتمويل اللازم لنجاحها وتحقيق أهدافها.

ولدراسة أعمق تطرقنا في فصلنا هذا الى مبحثين رئيسين, حيث عالجنا في المبحث الأول مفاهيم عامة حول البنوك التجارية وآلياتها التمويلية للقطاع الفلاحي, وفي المبحث الثاني فتناولنا فيه الدراسات السابقة.

المبحث الأول: أساسيات حول البنوك التجارية و آلياتها التمويلية

لقد احتلت البنوك منذ فترة طويلة أهمية بالغة في مختلف المنظومات الاقتصادية وازدادت أهميتها مع التطورات الهامة التي تطرأ على اقتصاديات الدول، خاصة انها تقوم بتزويد المشاريع والقطاعات المختلفة ولاقتصاديات بشكل عام بالتمويل اللازم لمواكبة التطور السريع الذي يميز العصر.

المطلب 1: مفاهيم عامة حول البنوك التجارية

أولا: نشأة البنـوك التجـاريـة

يعود أصل البنك الة الكلمة الايطالية "Banco " والتي كانت تعني في البداية المصطبة التي يجلس عليها الصرافون, ثم أصبحت فيما بعد تعني المنضدة التي يتم فوقها تبادل العملات, وفي الأخير أصبحت تدل على المكان الذي يتم فيه المتاجرة بالنقود.[1]

تعود نشأة البنوك التجارية الى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى في أوروبا, و بالذات حين أقبل التجار والمرابين والصاغة في المدن البندقية, جنوا و برشلونة على قبول الودائع مقابل شهادات ايداع بمبلغ الوديعة لقاء حصولهم على عمولة, فالبنوك التجارية بدأت بوظيفة قبول الودائع[2] ثم أصبحت شهادات الايداع تنتقل بين أيادي الناس و تنتقل ملكية الأموال المودعة الى حامل هذه الشهادة, ومن هنا أصبح أصحاب هذه الودائع لا يقومون بسحب ودائعهم دفعة واحدة بل بنسبة معينة أما باقي الودائع فتبقى مجمدة لديهم, ففكروا في الاستفادة منها و تقديمها الى الأفراد مقابل حصولهم على فائدة و من هنا بدأت وظيفة الاقراض مقابل سعر الفائدة.[3]

اذا أخذ البنك في شكله الأول يدفع فوائد لأصحاب الودائع لتشجيع المودعين على الايداع, فبعد أن كان الغرض من عملية الايداع هو حفظ المادة الثمينة (أموال و ذهب) من السرقة و الضياع, أصبح المودع يرغب في الحصول على فائدة, و هكذا تطور نشاط البنك في مجال تلقي الودائع مقابل فائدة و تقديم قروض لقاء فائدة كذلك.[4]

1-نوي نور الدين, **دور الجهاز المصرفي في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**, مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير, تخصص: النقود و المالية, جامعة الجزائر,2008-2009,ص26.

2-وهيبة خروبي, **تطور الجهاز المصرفي و معوقات البنوك الخاصة**, مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية, تخصص: نقود مالية و بنوك, جامعة سعد دحلب, البليدة, جوان2005,ص28.

[3]- ضياء مجيد الموسوي, **الاقتصاد النقدي**, مؤسسة شباب الجامعة, الاسكندرية,2000, ص273.

[4]- بو عتروس عبد الحق, **الوجيز في البنوك**, مطبوعات جامعة منتوري, قسنطينة, 2000, ص05.

كما تطور كذلك نشاط البنوك التجارية, فالبنوك الحديثة لم يتوقف دورها على حراسة ودائع العملاء كما كان يفعل التجار سابقا, ولا عند حد منح القروض ولا بعمليات الصرف كما كان يفعل الصاغة, فهي تقوم بهذه العمليات كلها والجديد فيها هو قيامها بمنح القروض من ودائع ليس لها وجود فعلي لديهم, فلقد أصبحت تقوم بخلق الودائع وصناعة السيولة, ثم بدأت بذلك تتسع مقدرة البنوك على الاقراض و منح الائتمان الى حد بعيد.[1]

ويعتبر بنك برشلونة أقدم بنك في التاريخ تأسس سنة 1401 م, ثم ظهر بعده بنك البندقية سنة 1587 م, وجاء بعد ذلك بنك أمستردام عام 1609 م, و بعدها ظهرت البنوك في مختلف بلدان العالم.[2]

ثانيا: تعريف البنوك التجارية

1- "هي تلك البنوك التي تقوم بقبول الودائع, تدفع عند الطلب أو الاجل وتزاول عمليات التمويل الداخلي و الخارجي وخدمته بما يحقق اهداف خطة التنمية ودعم الاقتصاد القومي, وتباشر عملية تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل و الخارج بما في ذلك المساهمة في انشاء المشروعات".[3]

ومن هنا يمكن القول أن البنوك التجارية هي تلك المؤسسات التي تتبادل المنافع المالية مع مجموعات العملاء بما يتماشى مع التغير المستمر في البيئة المصرفية و بما لا يتعارض مع مصلحة الأشخاص.

2- كما تعرف كذلك" هي المنشأة أو الشركة المالية التي تقبل الودائع من الأفراد و الهيئات المعنوية تحت الطلب و لأجل, ثم تستخدم هذه الودائع في فتح الحسابات والقروض بغرض الربح ".[4]

من خلال التعاريف يتبين أن البنوك التجارية عبارة عن مؤسسات مالية تتعامل بالأموال المودعة من طرف الزبائن و هدفها هو الربح.

3- "هي مؤسسات مالية تقوم بدور الوساطة بين المودعين و المقترضين, فأهم ما يميز البنوك التجارية عن غيرها من المؤسسات المالية الأخرى هو تقديم نوعين من الخدمات وهما: قبول الودائع, و تقديم القروض المباشرة لمنشآت الأعمال والأفراد و غيرها ".[5]

---

[1]- زينب حسين عوض الله, **اقتصاديات النقود و المال**, الدار الجامعية, بيروت, 1991, ص98.

[2]- شاكر القزويني, **محاضرات في اقتصاديات البنوك**, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر,1992, ص26.

3- حسين محمد سمحان, اسماعيل يونس يامن, **اقتصاديات النقود و المصارف**, دار صفاء للنشر و التوزيع, عمان الطبعة الأولى,2011, ص105.

[4]- سلمان أبو دياب, **اقتصاديات النقود و البنوك**, المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر و التوزيع, بيروت,1996,ص110.

5- محمد صالح الحناوي , عبد الفتاح عبد السلام, **المؤسسات المالية- البورصات و البنوك التجارية**, الدار الجامعية, الاسكندرية,2001,ص214.

ومن هنا يمكن القول ان البنوك التجارية هي مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء هما: (أصحاب الفائض) المودعين (و أصحاب العجز) المقترضين.

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج بأن البنوك التجارية هي عبارة عن وسيط مالي بين طرفين وهما:

(عارضوا الأموال) أصحاب الفائض المالي (وطالبي الأموال) أصحاب العجز المالي, بحيث تقوم بتجميع الاموال الفائضة من عند أصحاب الفائض المالي, واقراضها لأصحاب العجز المالي مقابل نسبة فائدة.

الفـرع الأول: وظـائـف البنـوك التـــجـاريـــة

ان كل بنك يحتوي على وظائف تميزه عن غيره من البنوك الأخرى وقد تمثلت وظائف البنك التجاري في ما يلي:

1- **الوظائف التقليدية:** و تتمثل فيما يلي:

- **قبول الودائع:** تعتبر الودائع أهم مصادر التمويل للبنوك التجارية وهي تحرص دائما على تنميتها, كما تشجع هذه البنوك الأفراد على الايداع لديها, وان كان ليست كل الودائع يحصل على فوائد.[1]

- **خلق النقود:** تعتبر وظيفة خلق النقود من اهم الوظائف التي تقوم على الاقتصاد القومي, فالبنك التجاري بإمكانه منح القروض تفوق بكثير قيمة الأموال المدعومة لديه, مما يتسبب ذلك في زيادة كمية النقود في حدود متزايدة, وتحدث عملية خلق نقود الودائع عندما يقوم البنك بإقراض جزء من موارده المالية المتاحة, ثم يقوم المقترض او المستفيد بإيداعها للقرض في احدى المصارف التي يتكون منها الجهاز المصرفي ويطلق على هذه الودائع بالودائع المشاقة وتمييز عن الودائع الأصلية, والتي تتمثل في قيام أحد العملاء بإيداع نقود او شيكات حصل عليها من وحدات خارج الجهاز المصرفي[2] , وتستند عملية خلق الودائع في البنوك التجارية على توافر ظاهرتين ضروريتين لظهور هذه الآلية و هما:[3]

---

[1]- أحمد علي دغيم, **اقتصاديات البنوك مع نظام نقدي و اقتصادي عالمي جديد**, دار النمر, مصر,1989, ص58.

2- عبد الواحد غردة, **ضوابط منح الائتمان في البنوك التجارية**, مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية, تخصص: نقود و تمويل, جامعة محمد خيضر بسكرة,2003, ص11.

3- قاسيمي آسيا, **تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك**, مذكرة لنيل درجة الماجستير في علوم التسيير, فرع : مالية المؤسسة, جامعة أمحمد بوقرة بومرداس,2009/2008, ص10,ص11.

- **الآلية الاولى:** توافر الثقة من جانب الجمهور المتعاملين من مقدرة البنوك التجارية على الوفاء بالتزاماتها عند الطلب, وينبثق من هذه الثقة تشجيع المتعاملين مع البنوك على الاستمرار في الاحتفاظ بودائعهم لدى البنوك, ومن ثم السحب منها عند الحاجة فقط, وان تزايد الوعي المصرفي لدى الأفراد يزيد من انتشار التعامل بالشيكات و قبولها كأداة للوفاء بالديون.
- **الآلية الثانية:** قبول فكرة الأعداد الكبيرة أي توقع وجود تدفق مستمر من ايداعات العملاء يزيد من مسحوبات الودائع في كل لحظة زمنية, بما يوفر للبنوك احتياطات نقدية تعمل على توظيفها واستخدامها و الاستفادة منها في النشاط الاقتصادي.

- **منح الائتمان:** فالائتمان يعني تسليف مال لاستثماره في الانتاج والاستهلاك وهو يقوم على عنصرين هما(الثقة و المدة)[1], والبنوك التجارية هي عنصر هام في الائتمان فتقوم بمنح القروض سواء كانت قروض طويلة الأجل أو قصيرة الأجل, من الممكن أن يقوم البنك بمنحها مقابل ضمان وذلك للتجار والمنتجين وهنا يقوم البنك بدور الوسيط بين المدخرين والمقترضين وبالتالي توجيه الموارد الاقتصادية للمجتمع و هكذا تلعب دورا هاما في تحديد النشاط الكلي للمجتمع.[2]

2 – الوظائف الحديثة: و تتمثل فيما يلي:

- **تقديم خدمات استثمارية:** لوحظ مؤخرا ان البنوك أصبحت تشترك في اعداد الدراسات المالية المطلوبة, للمتعاملين معها لدى انشاء مشروعا, ويتم على أساس هذه الدراسات تحديد الحجم الأمثل للتمويل المطلوب و كذلك طريقة السداد و مدى اتفاقها مع سياسة المشروع في الشراء والانتاج و البيع و التحصيل, فمسألة تحديد الحجم الأمثل للأموال الازمة للمشروع مسألة هامة لتحديد كمية الأموال التي تفي بحاجات المشروع بحيث لا يترتب عليها نقص في سيولة المشروع تؤثر على تطوره وعلى قدرته على الوفاء بالتزامه ولا يترتب عليها افراط في هذه السيولة تشكل أي اعباء على المشروع.[3]

- **عمليات الصرف الأجنبي:** من الواضح أن مبادلة عملة بعملة أخرى يقتضي وجود نسبة لمبادلة تكمن في العملة, أو ثمن لهذه العملة مقارنة بتلك و يسمى هذا الثمن بسعر صرف العملة, وأهم عملية في بيع و شراء العملات الأجنبية, أو ما يعرف بالتعامل بأرصدة الأجنبية.[4]

---

[1]– نوي نور الدين, **مرجع سابق,** ص34.

[2]– ميراند زغلول رزق, **النقود و البنوك,** جامعة بنها, التعليم المفتوح, كلية التجارة, دون بلد, سبتمبر2003,ص161.

[3]– زياد رمضان, محفوظ جودة, **الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك,** دار وائل للنشر, عمان, الطبعة الثالثة,2006, ص211.

4– شايب محمد, **تأثير تكنولوجيا الاعلام و الاتصال على فعالية أنشطة البنوك التجارية الجزائرية,** مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية, فرع: بنوك و نقود, جامعة فرحات عباس سطيف2006–2007, ص39.

بالإضافة الى:[1]

– تمويل عمليات التجارة الخارجية: لعبت البنوك التجارية دورا رئيسيا في عملية تسوية المدفوعات الخارجية بين المستوردين والمصدرين من خلال فتح الاعتماد المستندي أو التحويلات العادية.

– تحصيل الشيكات: تعمل البنوك على تحصيل الشيكات الواردة اليها من عملائها عن طريق عملية التحويل من خلال غرفة المقاصة, حيث يعتبر الشيك وسيلة لتحريك نقود الودائع أي الحساب الجاري لدى البنوك التجارية سواء بالزيادة أو النقصان.

– تحصيل الأوراق التجارية و خصمها: الأوراق التجارية هي أدوات الائتمان قصيرة الأجل من اهمها الكمبيالة, السند الاذني, اذونات الخزانة, ويقوم البنك التجاري بتحصيل مستحقات عملائه من الاوراق التجارية من مصادرها المختلفة كما يدفع ديون الى مستحقيها سواء داخل البلد او خارجه, وقد يحدث أن يقع حاملوا الأوراق التجارية في أزمة سيولة, مما يضطرهم الى اللجوء للبنوك قصد خصمها مقابل عمولة تعتبر بمثابة المقابل الذي تتحصل عليه البنوك التجارية نتيجة تحويل الأخطار اليها او لحساب عملائه.

– ادارة محافظ الاستثمار: تعمل البنوك التجارية على شراء وبيع الأوراق المالية وكذلك متابعة الأسهم والسندات من خلال تطور الأسعار وغيرها.

– اصدار البطاقات الائتمانية: وتعتبر من أشهر الخدمات البنكية الحديثة التي تقدمها البنوك التجارية خاصة في الدول المتقدمة, وينتج عن تقديم هذه الخدمة للمستفيدين منها تحويل المستحقات المالية من شخص الى آخر ومنح او الحصول على الائتمان.

– القيام بعمليات التوريق: تتمثل عمليات التوريق في تحويل الديون او الأصول المالية غير السائلة مثل القروض المصرفية الى مساهمات في شكل أوراق مالية قابلة للتداول في أسواق رأس المال وذلك ببيع الدين الى مؤسسة مختصة في اصدار الاوراق المالية, ويلجأ البنك الى هذه العملية عند احتياجه الى السيولة النقدية بغرض التوسع في نشاطه التمويلي, أو سداد بعض الالتزامات المالية.

الفرع الثاني: أهداف البنوك التجارية

تسعى البنوك التجارية الى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية وهي الربحية والسيولة والأمان:

1–العابي ايمان, **البنوك التجارية و تحديات التجارة الالكترونية**, مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية, تخصص: بنوك و تأمينات, جامعة منتوري قسنطينة,2007/2006, ص06,ص07.

- **الربحية:** ان المعيار الأساسي لمدى كفاءة الادارة المصرفية هو حجم الأرباح التي تحققها. ويقوم مبدأ الربحية على تعظيم أرباح البنك, ولتعظيم الربح لدى البنك يجب عليه الزيادة في ايراداته, ولا يتحقق ذلك الا باتساع حجم معاملاته وزيادة نشاطاته, وتنوع حافظة أوراقه المالية, وبمدى تطور خدماته وبزيادة الحوافز المقدمة لعملائه, الا أن هذا الاندفاع نحو تحقيق أعلى معدلات الربحية لا يكون على حساب المخاطر التي يترتب عليها الوقوع في أزمات السيولة.[1]
- **السيولة:** وتعني في البنوك التجارية قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المتمثلة في مواجهة طلبات المودعين ومقابلة طلبات الائتمان.

ويعتبر عامل السيولة وثيق الصلة بالبنك التجاري, وترجع هذه الثقة الى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته, وهو أمر يتوقف على قدرته على تحويل الأصول الى سيولة بسرعة دون خسارة في قيمتها, وتعتبر النقود أكثر الأصول سيولة, ولكنها في نفس الوقت غير مضرة للعائد. لذلك فان محاولة التوفيق والموائمة بين الربحية والسيولة تملي على البنك ضرورة أن يحتفظ بجزء من موارده في صورة نقدية سائلة, والجزء الثاني يوظفه في استثمارات مختلفة ومتنوعة لإشباع عامل الربحية.[2]

- **الأمان:** يقصد بالأمان ان تجعل البنوك التجارية نفسها في مستوى أمان مقبول من المخاطر(مثل مخاطر التصفية الاجبارية), لأنه اذا حدث أي خلل فان جمهور المودعين يتأثرون وربما يقومون بسحب ودائعهم.[3]

وبما أن رأس مال البنك التجاري يستم بالصغر اذ لا تزيد نسبته الى صافي الأصول عن 10% وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين, الذي يعتمد على امواله كمصدر للاستثمار, حيث ان البنك لا يستطيع استيعاب خسائر أكبر من راس ماله, وان حدث فانه يغطي الخسائر بجزء هام من اموال المودعين[4], و تصبح النتيجة فقدان الامان وبالتالي افلاسه, ولذلك فعلى البنك الالتزام بالنسبة التي تمثل رأس مال البنوك الموضوعية من طرف لجنة بازل المقدرة بـ 8%, وهذا لحماية المودعين.

ونستخلص مما سبق أنه عندما تقوم الادارة المصرفية بالتركيز على عامل السيولة لمواجهة طلبات السحب, فان ذلك سيؤثر سلبا على عامل الربحية من ايرادات البنك, واذا تم اندفاع البنك نحو توظيف امواله من أجل تحقيق الأرباح التي تعتبر مصدر حياته واستمراره, فان ذلك سيرفع من درجة المخاطرة المالية, وهذا من أجل تحقيق الأمان او الوقوع في نقص السيولة, لهذا على الادارة أن توائم بين الربحية

1- أحمد فريد مصطفى, محمد فريد عبد المنعم عفر , **الاقتصاد النقدي و المصرفي بين النظرية و التطبيق**, مؤسسة الشهاب, الاسكندرية 2000 ص251.

2- نعمة الله نجيب, محمود يونس, عبد المنعم مبارك, **اقتصاديات النقود المصرفية و السياسات النقدية**, الدار الجامعية الاسكندرية,2001,ص255

3- حسين بن هاني, **اقتصاديات النقود**, دار الكندي, الأردن,2003,ص 207.

4- منير ابراهيم هندي, **ادارة البنوك التجارية " مدخل اتخاذ القرارات "**, مركز الدلتا للطباعة, الاسكندرية, الطبعة الثالثة,2000,ص12.

والسيولة والامان, فهدف الربحية يتعلق بالبنك, أما السيولة والأمان فهي أهداف المودعين وتشريعات البنك المركزي.

المطلب 2: الآليات التمويلية للبنوك التجارية

أولا: تعريف التمويل البنكي

يعتبر التمويل البنكي أحد أهم مصادر التمويل الخارجي للقطاعات الاقتصادية العاملة في اطار الاقتصاد الوطني ولذلك يعرف التمويل البنكي على انه:

تعريف 1: التمويل البنكي هو ذلك التمويل الذي يتم عن طريق الجهاز المصرفي المحلي, الذي يعتبر المصدر الأساسي في تمويل التنمية الاقتصادية الوطنية إلى المؤسسات التي تكون في حاجة اليها إما لخلق مؤسسات جديدة أو لتوسيع استثماراتها أو لحل أزمة سيولة تمر بها.[1]

تعريف 2: هو مجموعة الاعمال والتصرفات التي تمدنا بوسائل الدفع.

- ✓ " هو توفير الاموال (السيولة النقدية) من أجل انفاقها على الاستثمارات وتكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الانتاج و الاستهلاك.[2]
- ✓ " يعرف بأنه البحث عن طرائق المناسبة للحصول على الاموال والاختيارات وتقييم تلك الطرائق والحصول على المزيج الأفضل بينها بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات والتزامات المنشأة.[3]

تعريف 3: عملية التمويل البنكي هي قيام البنوك بتوفير احتياجات الأفراد والمؤسسات والحكومات من الموارد المالية التي من شأنها أن تعمل على توفير المقومات الأساسية لبناء المشروعات الاقتصادية الاستثمارية ودعمها وتنميتها وذلك بما يتلائم وأهداف النظام الاقتصادي والخطة الاقتصادية للدولة في توفير متطلبات النهوض بواقع الاقتصاد بجميع قطاعاته في كل البلدان النامية والمتقدمة, عن طريق القروض أو ما يسمى بالائتمان.

يعرف الائتمان بأنه: تزويد الأفراد و المؤسسات و المنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على ان يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة, او على أقساط في تواريخ محددة, ويتيح تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة الضمانات التي تكفل لبنك استرداد أمواله في

1- رابح خوني، رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها**، ايتراك للطباعة و النشر مصر,2008 ص100.

2 - الدكتور هيثم عجام، **التمويل الحولي**، دار زهران للنشر و التوزيع، 2008 ، ص 23

3 -هيثم محمد الزغبي، **ادارة و تحليل المالي**، دار الفكر لطباعة النشر و التوزيع عمان، 2000 ، ص105

حالة تعسر العميل وعدم قدرته على السداد دون أن يتحمل البنك أي خسارة مالية, ويمكن تعريفه من وجهة نظر اخرى بأنه الثقة التي يوليها البنك لعمليه في اتاحة مبلغ من المال لاستخدامه في غرض من خلال فترة زمنية معينة ويتم سداده بشروط معينة مقابل عائد مادي متفق عليه.[1]

ويـمكن تصنيف الائتمان الى نوعين :

- **الاول:** ائتمان في شكل تقديم قروض نقدية بطريقة مباشرة أو اعطاء تقديم على الحساب أو الدفع من تحت الحساب, أو خصم كمبيالة لصالح صاحبها.
- **الثاني:** لا يقدم فيه البنك أية أموال إلى عمله وإنما يمنحه الكفالة والضمان, فيلتزم مثلا لصالح العميل عن طريق قبوله كمبيالة صادرة عن العميل, وفي الواقع إن هذه التفرقة تختفي في النهاية لأنه حق في حالة ضمان البنك لعميله فإن البنك يؤدي به الى التزام بدفع مبلغ معين للغير من أجل عميله, ومن ثم بتحويل الضمان الى قرض غير مباشر.[2]

ثـانـيا: مصادر التـــمويل

تحتاج المؤسسة المالية لمصادر وذلك لتغطية حاجات طارئة أو موسمية أو عندما تتوسع وقد تعتمد المؤسسة على ذاتها في التمويل من خلال تلبية احتياجاتها التمويلية.

1- مصادر تمويل قصيرة الأجل:

- **تمويل قصير الأجل:** يعرف التمويل قصير الأجل للمؤسسات على انه مجموعة الأموال المستخدمة من قبل المؤسسة من اجل تمويل احتياجاتها الجارية والتي لا تتعدى عادة السنة المالية الواحدة, ويمكن تقسيم هذا التمويل الى الائتمان التجاري, الائتمان المصرفي, التمويل عن طريق المستحقات.[3]

- **الائتمان التجاري(الدائنون):** يقصد به الائتمان الذي يقدم للمؤسسات لغرض تمويل احتياجاتها الجارية مثل شراء المواد الأولية أو بضاعة و غيرها من النفقات الجارية, وهو ائتمان قصير الأجل والذي تكون فترته الزمنية لسنة فأقل.[4]
- **المستحقات:** يتمثل التمويل عن طريق المستحقات في تلك المستحقات الإلزامية الناتجة عن الخدمات التي تحصلت عليها المؤسسة والتي لم يتم سداد تكلفتها وتتمثل هذه المستحقات في

---

[1]- حسين غطا غنيم، **دراسات في التمويل**، المكتبة الاكاديمية للنشر، القاهرة، 2005, ص45.

[2]- مصطفى رشدي شيحة، **النقود والمصارف والائتمان**، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الاسكندرية, مصر,1999, ص124-125.

[3]- أحمد بوراس, **تمويل المنشآت الاقتصادية**, دار العلوم للنشر و التوزيع, عنابة,2008, ص 36

[4]- عبد الوهاب يوسف أحمد, **التمويل و ادارة المؤسسات المالية**, دار حامد للنشر و التوزيع, عمان,2007, ص125.

مبالغ الضرائب المستحقة، اقتطاعات الضمان الاجتماعي بعض الأجور المستحقة وغيرها. وعادة ما تلجأ المؤسسات إلى هذا النوع من التمويلات لأنها تعتبر مجانية وليس لها تكلفة.[1]

- **الائتمان المصرفي:** ويتمثل في القروض والتسهيلات قصيرة الأجل التي تقدمها البنوك للمؤسسات لتمويل أنشطتها وتكون آجالها في حدود السنة الواحدة, وقد تكون هذه التسهيلات مضمونة بأصول أو غير مضمونة على الاطلاق, وتبعا لذلك تختلف شروط الائتمان المصرفي وبالتالي تكلفته وامكانية الحصول عليه. وهناك صور للائتمان المصرفي نذكر منها الخصم التجاري, السحب على المكشوف, تسهيلات الصندوق, والقروض الموسمية.[2]

2- مصادر التمويل متوسطة و طويلة الأجل:

- **التمويل متوسط الأجل:** يقصد بها تلك الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من باقي المتعاملين الاقتصاديين سواء في صورة اموال نقدية أو أصول, والتي عادة ما تكون مدة استحقاقها تتراوح ما بين سنتين وسبع سنوات, وعادة ما تكون هذه القروض موجهة لشراء وسائل الانتاج المختلفة, أي انها وسيلة من وسائل تمويل الاستثمار التشغيلي للمؤسسة. و يشمل قروض التجهيزات.[3]

- **قروض التجهيزات:** عندما تقوم المؤسسة بشراء آليات و تجهيزات فإنها تستطيع الحصول على تمويل متوسط الاجل بضمانة هذه الموجودات وتدعى هذه القروض تمويل التجهيزات. وتمول الجهة المقرضة عادة بين **70%** الى **80%** من قيمة التجهيزات و يبقى **20%** الى **30%** من القيمة كهامش أمان للممول تدفع من المقترض.

- **التمويل الطويل الأجل:** يقصد به تلك الأموال اللازمة لحيازة التجهيزات الانتاجية من اجل التوسع في نشاطها أو من أجل اقامة استثمارات جديدة, والتي تفوق مدتها سبع سنوات, وهي تعتمد أولا على مصادرها الذاتية التي عادة ما تكون غير كافية لتلبية المتطلبات الاستثمارية الجديدة مما يدفعها الى اللجوء الى المصادر الخارجية, واهم انواع التمويل الطويل الاجل نجد كلا من الأرباح المحتجزة والقروض طويلة الأجل.[4]

- **الأرباح المحتجزة:** تمثل الأرباح المحتجزة احد المصادر الهامة للتمويل الذاتي والذي تلجأ اليه المؤسسة لتغطية احتياجاتها طويلة الأجل, وتعبر عن ذلك الجزء من الأرباح الذي يتم

1- أحمد بوراس, **مرجع سابق**, ص41.

2- سمير هربان، **صيغ وأساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة** ،أطروحة لنيل شهادة الماجستير علوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة فرحات عباس سطيف,2015/2014.ص 35.

3- أحمد بوراس, **مرجع سابق**, ص42.

4- رابح خوني, رقية حساني, **مرجع سابق**,,ص98.

الاحتفاظ به داخل المؤسسة بغرض استثماره في عمليات النمو والتوسع, كما تستخدم في حالة المؤسسات التي تواجه ظروف اقتصادية متقلبة من اجل توفير متطلبات السيولة, وتعمل الأرباح المحتجزة على دعم وتقوية المركز المالي للمؤسسة, حيث ترفع من نسبة حقوق الملكية الى الاقتراض بشكل يؤدي الى رفع القدة الافتراضية للمؤسسة.[1]

- **القروض طويلة الأجل:** و تحصل عليها المؤسسات المالية المختلفة مثل البنوك وشركات التأمين وغالبا ما تستحق هذه القروض بعد فترة طويلة من الزمن, وتتوقف عملية سداد القرض على ما يتم الاتفاق عليه من شروط يتفق عليها بين المؤسسة والجهات التي تقدم هذه الأموال في شكل قروض وذلك فيما يتعلق بمعدل الفائدة, وتاريخ الاستحقاق طريقة السداد وما اذا كان يسدد مرة واحدة أو على دفعات. ونظرا لان مدة هذه القروض عامة ما تفوق السبع سنوات فإنها تتطلب بعض الضمانات التي تطلبها الجهة المقرضة.[2]

وتعتبر الضمانات البنكية وسيلة من خلالها يمكن للمتعاملين تقديمها, للحصول على قروض من البنك, هذا من جهة, ومن جهة أخرى, فهي أداة اثبات حق البنك الى الحصول على أمواله التي اقرضها بالطريقة القانونية, وذلك في حالة عدم تسديد العملاء أو الزبائن لديونهم, وتختلف طبيعة الضمانات التي يطلبها البنك والأشكال التي يمكن أن تأخذها, وتتحدد طبيعة هذه الأشياء بما يمكن أن تقدمه هذه المؤسسة, وتأخذ الضمانات في البنوك نوعان هما:

أ. **الضمانات الشخصية:** وتتم بتدخل شخص آخر خلاف المقترض وتعهد بسداد القرض (رأس مال المقترض والفوائد المترتبة وكذا تكلفة القرض), وفي حالة توقف المدين عن الدفع البنك يمكن الرجوع على الفرد الضامن, وعلى هذا الأساس فالضمان الشخصي يتطلب ذلك تدخل شخص ثالث للقيام بدور الضامن.[3]

ب. **الضمانات الحقيقية:** وهي عبارة عن ضمانات ملموسة يمكن حجزها في حالة عدم تسديد المدين لدينه, كالعقارات والمنقولات وترتكز الضمانات الحقيقية على موضوع الشيء المقدم للضمان في سبيل الرهن, وليس على سبيل تحويل الملكية, وذلك من أجل ضمان استرداد القرض ويمكن للبنك أن يقوم ببيع هذه الأشياء عند التأكد من استحالة استرداد القرض.[4]

---

[1]– عاطف وليم أندراوس, **التمويل و الادارة المالية للمؤسسات**, دار الفكر الجامعي, الاسكندرية,2007,ص378.

[2]– أحمد بوراس, **مرجع سابق**, ص.57

[3]– الطاهر لطرش, **تقنيات البنوك**, ديوان المطبوعات الجامعية, بن عكنون, الجزائر,2005,ص168.

[4]– سمير هربان، **مرجع سابق**,ص36.37

والشكل التالي يوضح أشكال التمويل للمؤسسات:

الشكل رقم(01): أشكال التمويل

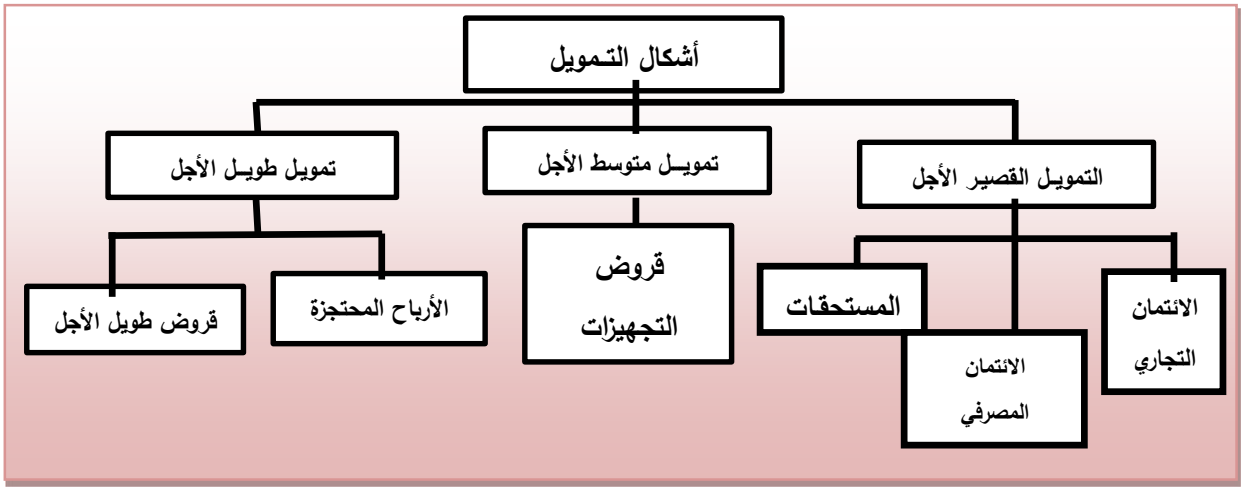

المصدر: اعداد الطالبتين اعتمادا على المعلومات السابقة

ثالثا: أهمية التمويل

تعتبر عملية التمويل من أهم العمليات التي تقوم بها المؤسسات من أجل تحقيق الأهداف المرجوة والمرغوب فيها من طرف المؤسسة وهذه الأهمية يتم توضيحها في النقاط التالية:[1]

1. **مرحلة تمويل الاستثمار:** وتأتي هذه المرحلة بعد الحصول على رأس مال النقدي حيث يتم إنفاقه من أجل تكوين رأس مال الثابت المتمثل في المباني والآلات والمعدات وغيرها إضافة إلى تكوين رأس مال عامل.
2. **مرحلة تمويل الانتاج:** وتتمثل هذه المرحلة في استغلال الأموال التي تخصص لمواجهة النفقات التي تتعلق أساسا بتشغيل الطاقة الإنتاجية ويتم في هذه المرحلة يمزج رأس مال الثابت مع رأس مال العامل بالإضافة إلى ما تحتاجه هذه المرحلة من قوى عاملة وهذا بهدف إنتاج سلع وخدمات.
3. **مرحلة تمويل التسويق (البيع):** وتبدأ في أغلب الأحيان هذه المرحلة بعد الانتهاء من عملية الإنتاج مباشرة وإعداد السلع للبيع حيث تمر عملية التسويق بمراحل مختلفة من تعبئة السلع ونقلها وتخزينها ثم توزيعها ولا تتم إلا بعد تحمل المؤسسة نفقات كبيرة يتم تسديدها مما لديها

1- إلياس عقال، **تمويل المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2008-2009, ص37,ص38.

من سيولة نقدية، كما أن في بعض الأحيان تتم عمليات البيع قبل نهاية عملية الإنتاج وهذا بهدف حصول الوحدة الإنتاجية على سيولة نقدية تساعدها على مواصلة عملية الإنتاج.

رابعا: التمويل الفلاحي

1/ مفهوم التمويل الفلاحي و انواعه

❖ **مفهوم التمويل الفلاحي:**

- ان مصطلح التمويل الزراعي يعني توفير استخدام الأموال الالزامية وتحسين مداخيل الفلاحين ورفع مستوى معيشتهم. وهو الاسلوب أو الكيفية التي يمكن بها الحصول على رأس المال واستخدامه في المجال الزراعي, اضافة الى السبل الكفيلة بتحقيق أفضل توظيف لرأس المال المستخدم, وغالبا ما يكون على هيئة مواد عينية كالأسمدة والأعلاف وغيرها.[1]

- والتمويل الفلاحي هو منح قروض في غالبيتها قصيرة أو متوسطة الأجل وقليل منها مخصص للأجل الطويل والهدف منها تمويل المحصول والانتاج الفلاحي والزراعي الجاري والاجهزة والأبنية.[2]

❖ **أنواع التمويل الفلاحي**

1- **التمويل الذاتي:** ان هذا النوع من التمويل يعتمد على الموارد الذاتية المتاحة أي امكانية تمويل نشاط معين انطلاقا من الموارد الداخلية دون التوجه أو اللجوء الى مصادر خارجية وهو دليل على قدرة المستثمر في حالة صعوبة المصادر الأخرى وتعذرها على تمويله.[3]

2- **التمويل غير الذاتي او الخارجي:** وهو الحصول على الاموال الازمة من طرف خارجي, اما أن يدخل ضمن المشروع كما في حال التوسع من خلال طرح الأسهم بنوعيها العادية والممتازة

1- مجدولين دهينة, **استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة**, أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, تخصص مالية و تمويل, جامعة بسكرة,2016-2017, ص05.

2-عز الدين سمير , **انعكاسات مسح ديون الفلاحين على التنمية الفلاحية في الجزائر**, مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير بقسم العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية التسيير وعلوم تجارية، جامعة الجزائر 3, 2011-2012, ص71.

3- محمد بوشوشة, **مصادر التمويل و أثرها على الوضع المالي للمؤسسة-دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة الكوابل بسكرة-**, مذكرة ماجستير, اقتصاد و تسيير المؤسسات, جامعة بسكرة,2006, ص88.

لاكتتاب العام, أو اما أن يكون الممول دائنا للمشروع من خلال طرح السندات أو التقدم للحصول على قروض مختلفة المجال و الفوائد.[1]

3- **التمويل التعاوني:** يعتبر أحد أقدم أنواع التمويل الزراعي وأكثره تأثيرا على العملية الزراعية, ويقدم العديد من الخدمات للمزارعين من خلال اما القروض العقارية لشراء الأراضي والمساكن, أو من خلال القروض الانتاجية التي يقدمها للمحصول على أدوات انتاجية مختلفة تساهم في رفع أداء العملية الزراعية.[2]

2/ أهداف التمويل الفلاحي و أهميته:

❖ أهداف التمويل الفلاحي:

يمكن استعراض أهداف التمويل الفلاحي من خلال ما يلي:

- زيادة التكوين الرأسمالي في الزراعة لمواجهة الاحتياطات المختلفة؛
- المحافظة على حجم نشاط زراعي ملائم والاستفادة من وفرات الحجم وزيادة كفاءة الانتاج من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتوفرة و تطويرها؛
- زيادة المقدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة كتلك المتعلقة بالتكنولوجيا والأخرى المتعلقة بظروف السوق ومواجهة التقلبات الموسمية في الدخل و النفقات والحماية من الظروف الطبيعية غير المواتية و توفير مقدرة ائتمانية تساعد في مواجهة تلك الظروف؛
- اتاحة التملك ضمن فترة يكون بها المزارع قادر على العمل والاستثمار.[3]

❖ أهمية التمويل الزراعي:

يعتبر التمويل الزراعي من أهم عوامل النهوض بالإنتاج الزراعي وتحسين وسائله ورفع مستوى المجتمعات الريفية التي يخدمها, ويكاد يكون العامل الأول والأساس في ذلك. وتتوقف كفايته وطريقة تقديمه على طبيعة المذاهب الاقتصادية والسياسية التي تسود المجتمع. فهناك مجتمعات تهتم بالضمان والفائدة وقوة المقترض المالية, والا تهتم بالغرض من القرض واستعمالاته. بينما في الدول

1- علي أسعد, **التمويل الزراعي**, المحاضرة الأولى للقسم النظري, قسم الاقتصاد الزراعي, جامعة حماه, كلية الزراعة,2017-2018, ص04.

2- **نفس المرجع**, ص05.

3-علي أسعد, **مرجع سابق**, ص27.

النامية الى رعاية الدولة وتدخلها و ضماناتها, لكي يكون الائتمان والتسليف قليل الكلفة سهل المنال وتتناسب مع طبيعة النشاط الزراعي وظروفه ومخاطره.[1]

3/ شروط نجاح سياسة التمويل الفلاحي:

حتى تكون سياسة التمويل ناجحة وفعالة يجب أن تراعي الأسس التالية:[2]

- تهيئة المناخ المناسب استخدام القرض حتى يؤدي الى زيادة الانتاج الذي يترتب عليه زيادة الدخل الفلاحي, فزيادة الانتاج اذا صاحبها نظام سليم لتسويق مع اعداد الطرق ووسائل النقل المناسبة تؤدي الى تحقيق الرخاء وهو هدف منح القرض؛
- أحد النظام الائتماني بعين الاعتبار أي تقديم القروض بسعر فائدة مناسب لأن امكانية الفلاح محدودة وأسعار المحاصيل متغيرة؛
- منح الائتمان يجب ان يؤسس على الحيازة وليس الملكية, ذلك أن الكثير من الفلاحين ليست لهم ملكية ثابتة وهذا يقيد من طاقاتهم على الاقتراض.

المطلب3: واقع القطاع الفلاحي في الجزائر

أولا: مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني

يحتل القطاع الفلاحي مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري، وذلك نظرا لأهميته المتعاظمة فيما يخص دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

1- المساهمة في تحقيق الامن الغذائي :

هناك تعاريف عديدة لمصطلح الأمن الغذائي, فقد تصدرت قائمة نقاشات الباحثين والخبراء الاقتصاديين, حيث نجد أن منظمة الأغذية والزراعة عرفته على أنه " توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية ونشطة"[3].

ونظرا لهذه الأهمية التي يحظى بها القطاع الفلاحي, كان لازما على الدول النامية عامة, والجزائر خاصة تبني استراتيجية فلاحية تنموية تهدف بالدرجة الأولى الى معالجة حل المشاكل

---

[1]- مجدولين دهينة, **مرجع سابق**, ص06.

2- خلف بن سليمان بن صالح النمري, **الخصائص والقواعد الأساسية للاقتصاد الزراعي في الاقتصاد الإسلامي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1999, ص34.

[3]- صندوق النقد العربي, **،التقرير الإقتصادي العربي الموحد، الفصل الثالث: قطاع الزراعة**، الإمارات,2002, ص181.

التي يعاني منها القطاع, ومن ثم العمل على تفعيل دوره في مختلف السياسات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى.[1]

جدول رقم (01): نسبة الاكتفاء الذاتي لمحصول الحبوب خلال الفترة 2012-2015

البيان	الانتاج	الصادرات		الواردات		المتاح للاستهلاك	نسبة الاكتفاء%الذاتي
		الكمية	القيمة	الكمية	القيمة		
2012	4075.78	8.18	3.96	9151.34	3073.27	13218.94	30.83
2014	3435.23	0.03	0.03	12430.53	3167.98	15865.74	21.65
2015	3760.95	3.14	0.88	13824.26	3523.76	17582.07	21.39

المصدر: الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المجلد 36، ص 292 ص293 ص294.

على الرغم من الحصيلة الانتاجية للحبوب سنة 2012 الا أن نسبة الاكتفاء الذاتي من محصول الحبوب, لم تتجاوز 30.83% وهي نسبة ضعيفة لا تعبر عن الأمن الغذائي لهذا المحصول كما أنها بعيدة عن النسبة المرجوة من خلال الاصلاحات والسياسات التي عكفت عليها الوزارة إبتداءا من سنة 2000, كما تدل على أن أكثر من 60% من احتياجاتنا الغذائية من الحبوب تعتمد على الاستيراد وهو ما يعرقل ميزان المدفوعات وجعلنا عرضة للآثار السلبية لتقلبات الأسعار والأزمات الاقتصادية.

2- مساهمة القطاع الفلاحي في سياسة التشغيل بالجزائر

تشكل مسألة التشغيل في الوقت الحالي، خاصة في ظل انتشار ظاهرة البطالة ومن نجم عنها من تفشي الآفات الاجتماعية، إحدى أهم الانشغالات التي تركز عليها معظم السياسات الاقتصادية وخاصة بالجزائر، ويعتبر القطاع الفلاحي من القطاعات التي كانت ومازالت وستظل احدى أهم القطاعات الاستراتيجية التي تساهم مساهمة فعالة في القضاء على البطالة وتفعيل سياسات التشغيل المنتهجة من طرف الدولة.[2]

1- قزومي حميد, مغزوز زكية, **دور القطاع الفلاحي في ساسة التشغيل بالجزائر**, أوراق عمل مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي بعنوان: القطاع الفلاحي و متطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية, جامعة المدية,28-29 أكتوبر 2014, ص59.

2- د محمد يدو, أ.سمية بوخاري، **القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية -حالة الجزائر-** ، أوراق عمل مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي بعنوان: القطاع الفلاحي و متطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، جامعة المدية، 28-29 أكتوبر ,2014,ص 50.

جدول رقم(02): تطور القوى العاملة في القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 2016-2019

السنوات	القوى العاملة في القطاع الفلاحي%
2016	34.8
2017	39.9
2018	4.9
2019	21.9

Source :http://data.albankaldawli.org/indicator/SP.RUR.TOTL.ZS

"من خلال الجدول الموضح أعلاه نلاحظ أن القوى العاملة بقطاع الفلاحة في تراجع مستمر لكن نسبة النسبة تتعدى 2% سنويا, وهذا ما يوضح أن هناك تواجد عمالة مؤقتة اي موسمية تتروح نسبتها الى حوالي 39% من مجموع العمالة الكلية, ولذا على السلطات المسؤولة عن القطاع العمل على زيادة الاستثمارات الفلاحية وتقديم التحفيزات والدعم المناسبين في المناطق الريفية, وهو ما تقوم به الدولة في السنوات الأخيرة من خلال تطبيق برنامج التجديد الفلاحي و الريفي الذي انطلق فيه بداية من 2008."[1]

3- مساهمة القطاع الفلاحي الجزائري في الناتج المحلي الإجمالي

يحتل القطاع الفلاحي أهمية بالغة من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وفي الرفع من متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج الذي يعد من أهم المؤشرات التي توضح النمو الاقتصادي للبلاد، والجدول الآتي يوضح مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر:

1- غردي محمد, **القطاع الفلاحي الجزائري و اشكالية الدعم و الاستثمار في ظل الانضمام الى منظمة التجارة العالمية للتجارة**, أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, جامعة الجزائر,2012,03 ,ص36.

جدول رقم (03): يوضح مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر2014-2016:

مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الاجمالي			متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي (دولار أمريكي)		
2014	2015	2016	2014	2015	2016
213343.00	166894.00	158401.88	21966.60	19718.00	19476.73

المصدر: http://www.aoad.org

من الجدول نلاحظ أن مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي عرف انخفاض ملحوظ خلال الفترة 2014-2016 ، ونفس الشيء بالنسبة لنصيب الفرد الجزائري من الناتج الزراعي التي ترجع إلى النقصان في كمية الإنتاج الفلاحي من جهة، وإلى ارتفاع أسعار المنتجات الفلاحية نتيجة تحرير الأسعار.

المبحث الثـــاني: الدراسات السابقة

تعتبر الدراسات السابقة نموذج او بداية لمعالجة الموضوع محل الدراسة وسنتطرق في هذا المبحث إلى مجموعة من الدراسات التي تناولت موضوعينا بطرق مختلفة, وكذلك المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسات الحالية.

المطلب 1: الدراسـات باللغة العربية

✓ **الدراسة الأولى:**

بوجطو حكيم, محمد أمين مصطفاوي, مقالة بعنوان " القطاع الفلاحي في الجزائر بين الواقع والمأمول مجلة المشكاة في الاقتصاد التنمية و القانون, المجلد 05, العدد 12, ص ص21-41 سنة2020.

وتتمحور هذه الدراسة حول الاشكالية التالية: ما هي متاحات و امكانيات الموارد الفلاحية في الجزائر؟ وماهي تحديات النهوض بهذا القطاع ؟ **واستخدمت الدراسة المنهج التالي:** اعتمدوا على المنهج الوصفي التحليلي و ذلك من خلال تشخيص واقع القطاع الفلاحي في الجزائر, من خلال معرفة نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات التي تواجه هذا القطاع الهام. **وتوصلت الدراسة الى اهم النتائج كما يلي:**

- تمثل التنمية الفلاحية احدى اقطاب التنمية الاقتصادية, وذلك بالاستخدام الأمثل لمختلف المـوارد الطـبيعيـة البـشرية, المالية, والتكنولوجية, تحقق زيادة في الدخل الوطني؛
- أنشأت الجزائر عدة صناديق ومؤسسات لدعم وتوجيه المستثمرين في المجال الفلاحي.

✓ **الدراسة الثانية:**

د. محمد لمين علون, أ. حليمة عطية, مقالة بعنوان " قراءة في مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تنمية وتطوير الاقتصاد الجزائري دراسة حالة القطاع الفلاحي بولاية بسكرة ", مجلة نور للدراسات الاقتصادية, العدد 03, ص ص132-142. 2016.

وتتمحور هذه الدراسة حول الاشكالية التالية: ما هو دور السياسة التنموية للقطاع الفلاحي كبديل للمحروقات في تطوير الاقتصاد الجزائري ؟ **واستخدمت الدراسة المنهج التالي:** اعتمدوا في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي, وذلك من اجل الدراسة المعمقة والتحليل الشامل لدور القطاع الفلاحي في تنمية وتطوير الاقتصاد الجزائري, دراسة حالة ولاية بسكرة, ويظهر ذلك من خلال الاعتماد على المعلومات و البيانات التي تم الحصول عليها من الكتب و المجلات و الدراسات السابقة, واحصاءات المديرية الولائية للفلاحة –ولاية بسكرة– للفترة الممتدة من (2008-2013). **وتوصلت الدراسة الى أهم النتائج كما يلي:**

- تمثل التنمية الزراعية احدى أقطاب التنمية الاقتصادية, و التي تعني استخدام الموارد المتاحة طبيعية وبشرية ومالية وتكنولوجية, لإحداث زيادة متوالية في الانتاجية والانتاج الزراعي, يؤدي الى زيادة في الدخل الوطني وتحقيق مستوى معيشي مرتفع لأفراد المجتمع؛
- لا تقوم التنمية الزراعية الا بوجود سياسة زراعية وطنية, تشمل سياسة الانتاج التي تهدف الى زيادة الاستثمار الزراعي, لاستغلال كل الامكانيات المتاحة لتحسين الانتاجية وزيادة الانتاج , وسياسة سعرية تهدف الى تحقيق أحسن الأسعار للمنتجات الزراعية, و سياسة تسويقية تستهدف تحقيق ميزات نسبية لهذا الانتاج, وسياسة تجارية تستهدف تصريف المنتجات الزراعية وتوفير مستلزمات الانتاج الزراعي.

✓ **الدراسة الثالثة:**

د .بن علال بلقاسم, د .محسن زوبيدة, أ .بلحية يمينة, مقالة بعنوان " تطوير القطاع الفلاحي كعامل لتحقيق النمو الاقتصادي والتشغيل بالجزائر خلال الفترة (2001-2016)", Revue Numéro 3,Internationale des Sciences de Gestion , p598-p608. سنة2019.

وتتمحور هذه الدراسة حول الاشكالية التالية: ما مدى تأثير إصلاحات القطاع الفلاحي على معدلات النمو الاقتصادي والتشغيل بالجزائر خلال الفترة الممتدة من 2001 الى 2016 ؟. **وتوصلت الدراسة الى أهم النتائج كما يلي:**

- بعد تحليل النتائج المحققة في إطار تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي بما فيه من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وبرنامج التكميلي لدعم النمو والبرنامج الخماسي, نستخلص أن النظرية الاقتصادية الكينزية التي اعدت وفقها سياسة الإنعاش الاقتصادي لا تتناسب مع الوضع الاقتصادي الذي تعيشه الجزائر بالنظر لعدم مرونة جهازها الانتاجي؛
- تأثير القطاع الفلاحي على معدلات النمو الاقتصادي خلال ممارسة سياسة الإنعاش الاقتصادي يعد تأثيرا ضعيفا نظرا للارتباط الوثيق للاقتصاد الوطني بقطاع المحروقات، حيث أن معدلات النمو القطاع وقت تنفيذ هذه السياسة كانت متقلبة وغير مستقرة.

✓ **الدراسة الرابعة:**

فضيلة بوطورة, نوفل سمايلي, العيد فراحتية, مقالة بعنوان " واقع تمويل قطاع الفلاحة في الجزائر وامكانية إنعاشه من خلال صيغ المشاركات الزراعية للتمويل المصرفي الإسلامي" مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية, المجلد13, العدد01, ص ص834-852.سنة2020

وتتمحور هذه الدراسة حول الاشكالية التالية: ما هو واقع التمويل الفلاحي في الجزائر؟ وهل صيغ المشاركات الزراعية يمكن أن تساهم في تقليل حجم تعثر القروض البنكية في هذا القطاع؟ **وتوصلت الدراسة الى أهم النتائج كما يلي:**

- تنشط المؤسسات الفلاحية والمستثمرات في بيئة أعمال معقدة نسبيا من حيث صعوبات البيئة والمناخ، التطور التكنولوجي والتسويق...وغيرها من عوائق البيئة الداخلية والخارجية لهذه المؤسسات، ويعتبر التمويل من المشاكل الأساسية التي تقف عائقا أمام إنشاء أو توسعة هذه المؤسسات، حيث تفتقد في معظمها إلى الضمانات اللازمة حتى تتحصل على قروض؛
- يعد برنامج توطيد النمو **(2010-2014)** الأكثر دعما من حيث المبلغ المالي المخصص للقطاع الفلاحي بقيمة 1000 مليار دج بهدف عصرنة الإدارة و التجديد الفلاحي وكذا حماية الصحة النباتية والحيوانية، ودعم مداخيل الفلاحين وضبط الإنتاج الفلاحي، حيث دفعت الأزمة الغذائية العالمية إلى تخصيص اكبر ميزانية لدعم الأسعار واستمرار ذلك التوجه إلى غاية سنة **2014.**

✓ **<u>الدراسة الخامسة:</u>**

صفية حميدة قمداني, العربي غويني, مقالة بعنوان, " دور القروض في تمويل و تطوير القطاع الفلاحي في الجزائر" مجلة العلوم الادارية والمالية, المجلد05,العدد01, ص ص284-303 سنة2021.

وتتمحور هذه الدراسة حول الاشكالية التالية: كيف يمكن للمنظومة البنكية أن تدعم القطاع الفلاحي في الجزائر؟ **واستخدمت الدراسة المنهج التالي:** تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لملائمته لموضوع الدراسة وقدرته على معالجة مختلف أبعاده, اذ تم استخدامه في تحليل مختلف المفاهيم و الأسس المكونة للاطار النظري والتطبيقي, باستعمال الأساليب والطرق العلمية للحصول على المعلومات والبيانات, بما فيها من دراسات سابقة ذات الصلة بالبحث, فضلا عن التقارير والوثائق الداخلية الصادرة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية ومديرية المصالح الفلاحية الجهوية. **وتوصلت الدراسة الى أهم النتائج كما يلي:**

- انشاء خدمات مصرفية جديدة مع تطوير الخدمات القائمة من أهداف المنظومة البنكية لتمويل القطاع الفلاحي وذلك بالاعتماد على بنك الفلاحة والتنمية الريفية البنك المختص بالفلاحة بصفة مباشرة عبر تحسين شبكاتها ومعاملاتها النقدية واستحداثها؛
- تمنح القروض طويلة المدى لتمويل الاستثمارات الفلاحية الكبرى كالري وتربية المواشي وقروض متوسطة المدى لشراء الآلات والأسمدة والمواد الكيمياوية.

✓ **<u>الدراسة السادسة:</u>**

صدام ركابي, د. فريدة عزازي, مقالة بعنوان: " واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ودوره في تمويل الاقتصاد الوطني دراسة قياسية باستعمال منهجية الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة

الموزعة (ARDL) للفترة (1990-2015). مجلة المالية والأسواق, المجلد05, العدد10 ص ص272-291, سنة 2019.

وتتمحور هذه الدراسة حول الاشكالية التالية: ما مدى مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني؟ **واستخدمت الدراسة المنهج التالي:** اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لعرض الجانب النظري للقطاع الفلاحي والوقوف عند واقعه في الجزائر, كما تطلبت استخدام المنهج القياسي من خلال محاولة بناء نموذج قياسي لتحديد مدى مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام. **وتوصلت الدراسة الى أهم النتائج كما يلي:**

- بعد القيام بتحديد عدد الفجوات و فترات الابطاء المثلى تم استخدام اختبار الحدود (Bounds test), وأظهرت نتائجه أن هناك علاقة تكامل مشترك بين الناتج الداخلي الخام ومحدداته؛
- أثبتت نتائج الاختبارات التشخيصية انه يمكن الاعتماد على نتائج المعلمات الطويلة والقصيرة الاجل للتشخيص السليم للظاهرة.

✓ **<u>الدراسة السابعة:</u>**

بوزيدي لمجد, يوسف بودلة, مقالة بعنوان: "أثر التأمين الفلاحي على تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر-دراسة تحليلية قياسية للفترة(2000-2018)" .مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال المجلد06,العدد03,ص ص 24-39, سنة2020.

وتتمحور هذه الدراسة حول الاشكالية التالية: " هل يوجد أثر ذي دلالة احصائية للتأمين الفلاحي في تنمية القطاع الفلاحي الجزائري خلال الفترة(2000-2018)؟ **واستخدمت الدراسة الأدوات التالية:** لقد تم اجراء هذه الدراسة عن طريق تحليل بيانات واحصائيات المجلس الوطني للتأمينات CAN, والنشرة الاحصائية الثلاثية لبنك الجزائر, والاختبار الاحصائي للاستقرارية ADF باستعمال برنامج Eviews نسخة10. **وتوصلت الدراسة الى أهم النتائج كما يلي:**

- فشل الاصلاحات الاقتصادية في تنمية القطاع الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي, خاصة بالنسبة للمواد الزراعية واسعة الاستهلاك كالقمح و البقوليات؛
- يساهم الاستثمار الفلاحي في توسيع القاعدة الانتاجية وترقية الصادرات الزراعية وتحسين كفاءة المستخرجات الفلاحية وعدم استنزاف الموارد الطبيعية.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

✓ **الدراسة الأولى:**

Dr. Omer awad hag hamid , Dr. Mustafa najim albushari , The role of commercial Bank in financing the agricultural sector in sudan , The international journal of business and management (ISSN 2321-8916) , february 2018 .

وتتمحور هذه الدراسة حول الاشكالية التالية: التمويل الأصغر كأحد الصعوبات الرئيسية التي تواجه التنمية الزراعية في السودان وفي البلدان المختلفة ؟ بحيث هدفت هذه الدراسة بعنوان دور البنك التجاري في تمويل القطاع الزراعي في السودان الى التعرف على أهمية دور تمويل بنك التجارة للمشاريع الفلاحية وذلك باستخدام منهجيات بحثية مختلفة استقرائي وتاريخي ومنهج وصفي تحليلي من خلال تحليل البيانات ، ومن خلال تحليل نتائج المدخلات والناتج المحلي **وصولا الى النتائج التالية :**

- يواجهون المزارعون صعوبات تتعلق بزيادة فقدان الانتاج؛

- تلعب البنوك التجارية دورا مهما للغاية في زيادة دخل المزارعين و التخفيف من حدة الفقر.

✓ **الدراسة الثانية:**

Ajayi, Micheal Adebayo , Nageri, Kamaldeen ibraheem , Akolo, christy seyi , Impact of agricultural financing policy and deposit money bank loan on agricultural sector productivity in Nigeria ,Amity journal of argibusiness 2(1) , (1-11) c2017 ADMAA.

وتتمحور هذه الدراسة حول الاشكالية التالية: تقييم أثر سياسة التمويل الزراعي وايداع القروض المصرفية الأموال الى القطاع الزراعي على الانتاجية الزراعية ؟ واستخدمت الدراسة السلاسل الزمنية الخطية نموذج الانحدار توظيف البيانات التي تغطي الفترة 2015/1981 , تم اجراء اختبار ثبات المتغيرات باستخدام

المستخدم لاختبار Johansen, متبوعا باختبار التكامل المشترك (ADF)المعزز Dickey–fuller

العلاقة طويلة المدى بين المتغيرات ، **و تمثلت نتائج هذه الدراسة فيما يلي :**

- هو أن هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين سياسة التمويل الزراعي والانتاجية الزراعية في نيجيريا؛

- ستؤدي زيادة التمويل الزراعي الى تعزيز الانتاجية الزراعية ، الامر الذي سيؤدي في النهاية الى زيادة اجمالي الناتج المحلي لنيجيريا.

✓ **الدراسة الثالثة:**

Deepak kumar , Roles of the banking sector in indian agriculture , a paradigm shift The ICFAI University press . All Rights reserved c2005 reference *08M-2005-05-14-01

تتحدث هذه المقالة تحت اشكالية : الأدوار الناشئة للبنوك في الزراعة والقطاعات الحليفة والشراكة بين القطاعين العام والخاص (للبنوك الخاصة أو العامة والقطاع الحكومي أو الخاص) ، وذلك باستخدام المنهج الوصفي وتحليل البيانات والمنهج التحليلي ، **وتتمثل نتائج هذه الدراسة في ما يلي:**

– يساهم كل من القطاعين العام و الخاص في الزراعة بشكل كبير؛

– ان الحاجة الحالية هي الاستفادة من الموارد الحالية و جعل البنوك أكثر مشاركة من خلال تنفيذ السياسات و خلق بيئة مواتية بحيث يمكن رعاية قطاع الزراعة مثل أي قطاع.

✓ **الدراسة الرابعة:**

Nakazi Florence , and Sunday Nathan , The effect of commercial banks Agricultural credit on agricultural growth in Uganda ,African journal of economic review , volume VIII , issue I , january 2020

وتتمحور هذه الدراسة حول الاشكالية التالية: مدى تأثير ائتمان البنوك التجارية على المدى القصير والطويل على النمو القطاع الزراعي ؟ وطبقت هذه الدراسة نهج الانحدار الذاتي الموزع لفحص العلاقة قصيرة المدى وطويلة الأجل بين الائتمان البنوك التجارية وأوغندا, وكذلك عبر بيانات السلاسل الزمنية من مكتب الاحصاءات في بنك أوغندا خلال الفترة 2008 الى 2018 ، **وتمثلت نتائج هذه الدراسة في ما يلي :**

– ان الائتمان الزراعي للبنوك التجارية يساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الاجمالي للقطاع الزراعي في أوغندا؛

– تناولت هذه الدراسة تأثير ائتمان البنوك التجارية على النمو القطاع الزراعي مما أدى الى تحلل الائتمان الى قسمين : الائتمان للإنتاج و الائتمان للمعالجة و التسويق.

المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسات السابقة و الدراسات الحالية

في هذا المطلب سنتطرق الى أوجه التشابه و الاختلاف بين الدراسات السابقة و الدراسات الحالية.

أولا: أوجه التشابه:

- ✓ تتوافق الدراسات السابقة والدراسات الحالية, في دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويل المشاريع الفلاحية؛
- ✓ الاهتمام بالقطاع الفلاحي؛
- ✓ يعتبر مشكل التمويل من عوائق تطوير القطاع الفلاحي.

ثانيا: أوجه الاختلاف

- ✓ هدفت دراستنا الى تحديد وعرض دور البنوك التجارية في تمويل القطاع الفلاحي, اما الدراسة السابقة فتطرقت الى قراءة في مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تنمية وتطوير الاقتصاد الجزائري؛
- ✓ دراسة أنواع القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية, وهي قرض الرفيق وقرض التحدي؛
- ✓ كما كان الاختلاف بين دراستنا ودراسات السابقة, من خلال مكان اجراء التربص وكذا زمن الدراسة.

خلاصة الفصل

بعد استعراضنا لمختلف المفاهيم النظرية من خلال التطرق في هذا الفصل لمبحثين في مقدمته تم اعطاء نظرة عامة حول عموميات البنوك ثم تطرقنا الى نشأة وتعريف البنوك وأهميتها كما تم التطرق الى مفهوم التمويل البنكي ومصادره وكذا مفهوم القطاع الفلاحي وبعض مشاكله والحلول المقترحة.

حيث تعتبر البنوك التجارية مصدر أساسي لأي مشروع استثماري وذلك من أجل توفير الأموال اللازمة لتغطية المشاريع الفلاحية, حيث يعد القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الاقتصادية المهمة في اي دولة, وذلك من اجل المساهمة في زيادة الدخل الوطني وتحقيق التنمية الفلاحية, اما فيما يخص الدراسات السابقة التي تم الاشارة اليها و عرضها في المبحث الثاني باعتماد تقسيم الدراسات السابقة الى ما هو عربي وأجنبي من حيث البيئة المدروسة, ومقارنتها بالدراسة الحالية وسنحاول في الفصل الموالي ان نبين مدى تطابق الجانب النظري مع الجانب التطبيقي ومن ثم ابراز الفجوة بينهما ومحاولة معالجتها.

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية لدور البنوك التجارية في تمويل القطاع الفلاحي لدى بنك الفلاحة وتنمية الريفية وكالة ورقلة

تمهيد:

بعد دراستنا للجانب النظري لموضوع دور البنوك التجارية لتمويل القطاع الفلاحي سنحاول من خلال هذا الفصل التطبيقي اسقاط ما تم الوصول إليه نظريا على ما هو موجود في الواقع ومن ثم ابراز الفجوة بينهما ومحاولة معالجتها.

لذلك قمنا بتربص ميداني في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بـ ورقلة لمدة 21 يوم من أجل الوقوف على كيفية تمويل مشروع استثماري، ولدراستنا للجانب التطبيقي تم الاعتماد على عدة طرق منها المقابلات الشخصية للحصول على معلومات خاصة بالخدمات المقدمة من طرف الوكالة والهياكل التنظيمية كما اعتمدنا كذلك على الوثائق الداخلية لهذه الوكالة.

وانطلاقا من الدراسة الميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، سنتطرق إلى نظرة شاملة عن البنك وذلك من خلال تقسيمنا لهذا التقرير الى مبحثين وهما:

- **المبحث الأول:** طريقة وأدوات الدراسة.
- **المبحث الثاني:** نتائج الدراسة ومناقشتها.

المبحث الأول: طريقة وأدوات الدراسة

يعتبر هذا المبحث مدخلا إلى الدراسة الميدانية، بحيث يتم عرض مجتمع وعينة الدراسة بالإضافة إلى أدوات المستخدمة في جمع المعلومات.

المطلب الأول: متغيرات وعينة الدراسة والأدوات المستخدمة

نعرض في هذا المطلب تقديما للبنك، إضافة إلى مجتمع الدراسة والعينة المستهدفة.

الفرع الأول: تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية–الجزائر

سنقدم حوصلة وجيزة حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية – الجزائر تتمثل فيما يلي:

1. **التأسيس والتعريف بالبنك:** ينتمي بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR على القطاع العمومي إذ يعتبر وسيلة من وسائل الحكومة الرامية إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي. أنشئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية " **بنك بدر**" بمرسوم قرار رقم 105/82 الصادر بتاريخ 13 مارس 1982 و الذي نسب إليه وظيفة رسمية هي تمويل جميع المشاريع العمومية والخاصة لقطاع الفلاحة الزراعة والصناعة، الريّ والصيد البحري وإلى كل ما يساهم في تطوير عالم الريف.

تم تحديد مدة مزاولة نشاطه ب:99 سنة, كما يمكن حله قبل هذه المدة عند الضرورة.

أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية عمليا ابتداءا من أكتوبر 1982 برأس مال يقدر ب 2200000000 دج .

و في حالة خسارة ثلاثة أرباع ¾ رأس مالها الاجتماعي, مجلس الادارة مطالب بالإعلان عن الحل المسبق للبنك. وبهذه الصيغة أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية (مؤسسة عمومية مستقلة) شركة ذات أسهم و بعد صدور قانون النقد والقرض في 1990/04/14 والذي يمنح استقلالية أكبر للجانب البنكي, ألغي نظام التخصص للبنوك وأصبح بنك الفلاحة والتنمية كغيره من البنوك يباشر مهامه المتمثلة في منح القروض وتشجيع عملية الادخار بنوعيها بالفائدة مع وضع قواعد تحمي البنك وتجعل معاملاتها مع الزبائن أقل مخاطرة (الضمانات), كل ذلك يدخل تحت سياسة البنك في التعامل مع العملاء ومدى تحقيق الاستراتيجية العامة له.

2. **مهمة وهدف البنك:** اعتمد البنك على رفع معايير الجودة في الأداء لمواجهة التحديات المستقبلية في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية مع التركيز على تحقيق أعلى نسبة من العائدات للعملاء والمساهمين على السواء؛
3. **الرؤية المستقبلية للبنك:** يسعى بنك الفلاحة والتنمية الريفية الى تنمية القطاع الفلاحي وبتقديم خدمات ومنتجات بنكية مبتكرة ومعتمدة من قبل المصرف؛

4. **خصائص البنك:** من بعض ميزات البنك الالتزام، التميز والتواصل؛
5. **منتجات وخدمات البنك:** يقترح بنك الفلاحة والتنمية الريفية مجموعة من المنتجات والخدمات المبتكرة يحرص على حسن تقديمها لعملائه؛
6. **عمليات التمويل:** بنك الفلاحة والتنمية الريفية– الجزائر يمول المشاريع الاستثمارية وكافة الاحتياجات في مجال الاستغلال والاستثمار عن طريق عدة صيغ تمويلية من بينها:
   - قرض الرفيق؛
   - قرض التحدي؛
   - قروض كلاسيكية.
7. **التجارة الخارجية:**
   - وسائل الدفع على مستوى الدولي: العمليات المستندية؛
   - التعهدات وخطابات الضمان البنكية.
8. **الاستثمار و الادخار:**
   - اكتتاب سندات الاستثمار؛
   - فتح دفتر الاستثمار؛
   - فتح حسابات الاستثمار.
9. **الخدمات:**
   - خدمات تحويل الأموال عن طريق أدوات الدفع الآلي؛
   - الخدمات المصرفية عن بعد؛
   - خدمة الإيميل سويفت؛
   - بطاقة الدفع الإلكترونية؛
   - خدمات الدفع الدولية؛
   - خدمة الدفع عبر الانترنت؛
   - تطبيق الموبايل؛
   - خزانات الأمانات؛
   - ماكينات الدفع الآلي؛
   - ماكينات الصراف الآلي...الخ.

الفرع الثاني: مجتمع وعينة الدراسة

أولا: عينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية– الجزائر واخترنا وكالة ورقلة كعينة للدراسة.

أ- **تقديم الفلاحة و التمية الريفية وكالة ورقلة:** وكالة ورقلة هي واحدة من وكالات الفرعية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بمنطقة الجنوب الشرقي حيث تأسست في 1996/03/19 ومقرها الاجتماعي: نهج فلسطين ص.ب 518 بني ثور ورقلة. وتضم 30 موظفا.[1]

بالإضافة إلى ذلك يهدف البنك محل الدراسة إلى تغطية الاحتياجات الاقتصادية في ميدان الخدمات المصرفية وأعمال التمويل والاستثمار وتتمثل أهدافه فيما يلي:

1- محافظة على السمعة الحسنة وتحسين الخدمات المقدمة من طرف البنك؛

2- توفير التمويل اللازم لسد احتياجات القطاعات المختلفة، لاسيما القطاعات البعيدة عن أماكن الاستفادة من تسهيلات المصرفية؛

3- تطوير أشكال التعاون في كافة المجالات وخاصة في مجال تبادل المعلومات وتطوير آفاق الاستثمار وتقديم التطوير اللازم للمشروعات المتفق على جدارتها الاقتصادية و الاجتماعية؛

4- رفع معايير الجودة في الأداء لمواجهة التحديات المستقبلية في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية مع التركيز على تحقيق اعلى نسبة من العائدات للعملاء والمساهمين على السواء؛

ولتحقيق هذه الأهداف تم وضع مجموعة من الخطط لتفادي الوقوع في المخاطر وهي كالاتي:

1- تدقيق وتطوير نظام تسير البنوك؛

2- التحكم في التكاليف ووضع أدوات تحليل المردودية ومتابعة النتائج؛

3- تغطية السوق المحلية وتوسيع مجال الاستثمارات وتنويع تشكيلة المنتجات؛

4- تدعيم الأموال الخاصة بالبنك.

ب- **الهيكل التنظيمي للبنك محل الدراسة**: يمثل الشكل الموالي الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ورقلة.

[1]- معلومات مقدمة من طرف عمال مصلحة القروض بالبنك.

الشكل رقم(02): هيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التمية الريفية وكالة –ورقلة

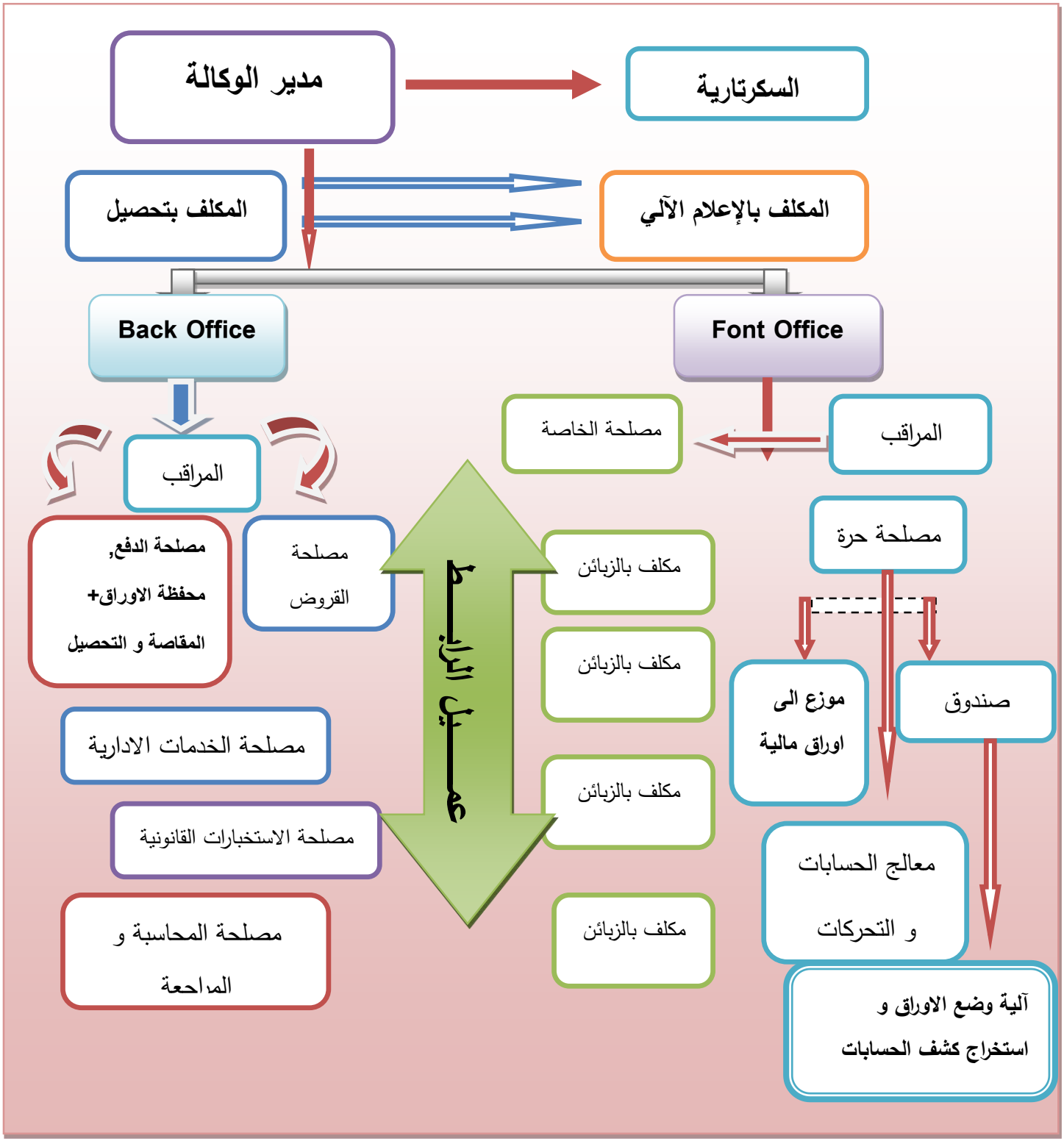

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق مقدمة من بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة – ورقلة

ثانيا: متغيرات الدراسة

1. تحديد متغير الدراسة:

- **متغير مستقل:** يتمثل في البنوك التجارية يمكن الإشارة لها بالتمويلات الإجمالية.
- **متغير تابع:** تمويل القطاع الفلاحي يمكن الإشارة له بتمويل القطاع الفلاحي للأفراد.

2. طريقة جمع المتغيرات:

تم جمع المعلومات المطلوبة من خلال التوجه إلى موقع بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبمساعدة عمال البنك – ورقلة.

المطلب الثاني: أدوات الدراسة

خلال هذا المطلب سنتطرق إلى التفصيل في أدوات الدراسة المستخدمة، بداية بأدوات جمع المعلومات ثم الأساليب التي اعتمدنا عليها في تحليل النتائج.

✓ **أدوات المستخدمة في جمع المعطيات**

استخدمت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي باعتباره يصف الدراسة بمعلومات ويقوم بتحليل البيانات، اعتمدت في جمع المعطيات على الأدوات التالية:

- **المقابلة الشخصية:**

تعتبر المقابلة من أهم وسائل جمع المعلومات، اعتمدنا على المقابلة الشخصية وذلك بطرح مجموعة من الأسئلة على موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية – ورقلة–بهدف الحصول على معلومات حول البنك وحجم التمويلات الكلية والجزئية للتمويل الفلاحي.

- **الملاحظة:**

تم تدوين بعض الملاحظات التي تعتبر مثالا حيا يؤكد مدى صحة المعلومات، وذلك انطلاقا من محيط المؤسسة.

- **برنامج الإكسل EXEL:**

لترجمة المعطيات العددية في شكل جداول والتي تم ترجمتها إلى أعمدة بيانية بهدف استخدامها في التحليل والتفسير.

-الاطلاع على الأرشيف:

تم الاطلاع على وثائق من قبل المؤسسة.

المبحث الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى تقديم ما توصلنا إليه خلال فترة التربص بخصوص دور بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR في منحه للتمويل القطاع الفلاحي.

المطلب الأول: عرض نتائج المتحصل عليها في بنك BADR

يشمل هذا المطلب على عرض كل ما جاء في النتائج المتوصل إليها بداية بعرض حجم التمويلات الكلية لتمويل القطاع الفلاحي من خلال البيانات المقدمة من طرف عمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية للوصل إلى تحليل ومناقشة النتائج.

الفرع الأول: شروط والإجراءات منح التمويلات الفلاحية المتبعة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR :

أولا: تمويلات الزبائن المعتمدة من طرف بنك BADR :

1-الجدول: يمثل التمويلات المعتمدة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية :

جدول رقم(04): التمويلات الفلاحية التي يوفرها بنك BADR:

نوع التمويل	قيمة التمويل	فترة السداد
الرفيق	لا يحده سقف	1 سنة
التحدي	100 مليون دينار جزائري	من 5 سنوات الى 15 سنة
كلاسيكي	لا حد له	لا حد له

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة في البنك محل الدراسة

من خلال الجدول أعلاه يمكن القول بأن بنك الفلاحة والتنمية يقدم مجموعة من مختلف التمويلات التي يقوم من خلالها البنك بتفعيل القطاع الفلاحي كقرض الرفيق والتحدي والكلاسيكي.

- معدل الفائدة: مدعم 5.5 % يحدده بنك الجزائر وهو متغير على حسب الدينار والتضخم.

ثانيا: الإجراءات المتبعة لمنح التمويل :

يقوم البنك بخطوات لدراسة ملف القرض الفلاحي عند استلام من الزبون، بحيث تتم العملية من الطرف المختص بدراسة القروض وذلك من أجل أخذ القرار السليم بالقبول

أو رفض الملف وتتم الإجراءات كتالي:

1-الشروط الأهلية للعميل والوثائق المطلوبة في ملف طلب التمويل:

1-1-الشروط:

- **الشروط الموضوعية:**

ان القروض مبني على المفهوم الضمني لكلمة ثقة، وهو موضوع أيضا تحت شروط تركيز أساسا على أفكار موضوعية ليتمكن البنك من قياس الأخطار التي يمكن أن يتعرض لها قبل اتخاذ أي قرار، ويمكن من قياس الأخطار، والتي يمكن أن يتعرض لها قبل اتخاذ أي قرار، ويمكن تقسيم هذه الشروط الى نوعين:

شروط متعلقة بعوامل اقتصادية ومتعلقة بالمستفيد نفسه.

1- **شروط متعلقة بالعوامل الاقتصادية :** يتم منح القروض استجابة لسياسة متبعة من طرف السلطات العمومية وتوجيهات البنك المقدمة في هذا الميدان ، كما يتم منح القرض استجابة للتطلعات الاقتصادية العامة، أي أنه لا يمكن اعطاء الموافقة على منح القرض الا بعد مبرر اقتصادي لهذا المشروع.

2-شروط متعلقة بالمستفيد: حينما يكون ملف القرض قيد الدراسة، تؤخذ بعين الاعتبار شخصية المستفيد وذلك على أساس المعرفة الجيدة للمؤسسة أو الشخص المستفيد ويتم ذلك عن طريق دراسة الوضعية القانونية للمستفيد، وكذلك بإعطاء نظرة شاملة حول المؤسسة عن طريق الزيارات الميدانية وتنظيم لقاءات مع ممثليها وما من فيها وأيضا دراسة الوضعية المالية للمستفيد عن طريق التحليل المالي للبيانات المالية والمحاسبة من طرف المستثمر ولا يجب اغفال التقديرات المالية وحركة حساب الزبون لدى البنك باعتبارها مصدر معلومات، اذ من خلالها يتم اتخاذ القرار بالقبول أو الرفض.

❖ الشروط الشكلية

تحليل المعلومات المحتواة في ملف قرض استغلال المودعة على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من خلال الوثائق المقدمة في المعطيات التي تم تكوينها للتأكد

من أن هذا الشخص تتوفر فيه شروط طلب القرض:

- سن الشاب المستثمر لا يتجاوز 39 سنة الا في حالة كونه مسير للمؤسسة؛
- تكون جنسية جزائرية؛
- يتعهد بخلق ثلاث مناصب شغل دائمة؛
- للشاب خبرة في الميدان أو كفاءة مهنية؛

– وضعية الشخص المهنية عند الطلب لتأسيس مؤسسة تثبت أنه عاطل عن العمل وهذا بتقديمه شهادة عدم العمل؛

– تكون وضعية الشاب سليمة اتجاه الخدمة الوطنية؛

– عدم اشتراكه في الضمان الاجتماعي؛

– يلتزم طالب التمويل بتقديمه قيمة مالية كمساهمة شخصية.

1-2-الوثائق:

عند تقدم العميل للوكالة المقصودة طالبا التمويل سواء كان أجيرا أو متقاعداً أو تاجرا أو مهني يجب عليه إحضار ملفا إداريا يحتوي على مجموعة من الوثائق العامة اللازمة لطلب التمويل، ووثائق خاصة تخص كل نوع من أنواع التمويل.

2-الضمانات:

حتى يستوفي البنك حقوقه يقوم بطلب عدة ضمانات من العميل, تتمثل في:

- رهن قطعة أرض, ويعتبر من أهم الضمانات التي يضمن بها حقوقه في حالة تعثر العميل عن السداد؛
- تثبيت راتب العميل في بنك BADR طيلة مدة التمويل حتى يتمكن البنك من اقتطاع الاقساط من المصدر؛
- تحويل مبالغ الاقساط بصورة دائمة في حالة اذ ما كان العميل لديه حساب في بنك آخر؛
- التامين على الحياة سبب ذلك تغطية مخاطر عدم السداد في حالة الوفاة.

3-خطوات الحصول على تمويل:

- يتقدم العميل الى مصلحة التمويلات على مستوى الوكالة للبنك, لتعيين نوع التمويل المطلوب بعدها يقوم المكلف بالمصلحة بتقديم حالة افتراضية عن طبيعة وكيفية التمويل للعميل ومن ثم يقوم الأخير بإعداد الملف الخاص بنوع التمويل المراد الحصول عليه؛
- يجلب العميل الملف الى مصلحة التمويلات اين تتم دراسة دقيقة للملف حيث الملاءة المالية للعميل ومن حيث مصداقية الوثائق المقدمة بغرض التقليل من المخاطر التي يمكن ان يتعرض لها البنك؛
- يرسل الملف الى الادارة المركزية والتي بدورها تقوم بإبداء رأيها بالموافقة أو عدمه وذلك بعد الفحص الدقيق للملف؛

- بعد الموافقة على قرار التمويل, يعاد الملف الى مصلحة التمويلات بالوكالة ويتم الاتصال بالعميل ليتم توقيع العقد.

الفرع الثاني: تقديم ملف قرض الرفيق و قرض التحدي

يعتبر القرض في إطار الرفيق والتحدي من القروض التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية والذي يقوم من خلاله بتمويل المشاريع الفلاحية.

أولا: تعريف قرض الرفيق

قرض الرفيق هو أحد القروض الموسمية خصص لفائدة الفلاحين والمربيين على أن تدفع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الفوائد المترتبة على القرض حيث أن:

لكل مستفيد من القرض يسدد مستحقاته من أجل سنة واحدة الحق في أن تدفع له وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الفوائد المترتبة عن هذا القرض وكذا الحصول على قرض آخر بنفس الصيغة في السنة الموالية.

كل مستفيد لا يسدد مستحقاته في اجل سنة واحدة (ممددة ستة اشهر) في حالة القوة القاهرة يفقد الحق في ان تدفع له وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الفوائد المترتبة على القرض وإمكانية الاستفادة من قروض جديدة.

وقرض الرفيق هو قرض استغلالي موسمي مدعم كليا من طرف الدولة يمنحه بنك الفلاحة والتنمية الريفية لصالح الفلاحين باختلاف نشاطاتهم (مزارعون، مربون...الخ) اما بصفة فردية أو جماعية على شكل تعاونيات أو جمعيات.

- **المجالات التي يشملها قرض الرفيق**

يعتبر قرض الرفيق من التسهيلات المقدمة من الدولة في المجال الفلاحي حيث يشتغل هذا المجال مجلات كثيرة تابعة له، و يأخذ هذا النوع من القرض كأداة لدعم هذه المجالات.

ومن أهم المجالات التي يشغلها هذا القرض نذكر:

- اقتناء المداخلات الضرورية لنشاط المستثمرات الفلاحية (بذور ،شتائل ،أسمدة، مواد الصحة النباتية)؛
- عوامل ووسائل الإنتاج (مزروعات موسمية)؛
- تحسين نظام السقي (التجمع والاستعمال المقتصر للمياه)؛

- اقتناء العتاد الفلاحي في اطار قرض البيع و الإيجار؛
- بناء أو تجديد هياكل تربية الحيوانات و التخزين على مستوى المستثمرات الفلاحة وبناء و إقامة البيوت البلاستكية المتعددة القبب؛
- اقتناء المنتوجات الفلاحية لتخزينها في اطار نظام المنتجات الفلاحة ذات استهلاك واسع.

ثانيا: تعريف قرض التحدي

هو قرض موجه للاستثمارات المدعومة جزئيا، يمنح من أجل خلق مستثمرات فلاحية وحيوانية والمزارع القائمة على الأراضي الفلاحية غير المستغلة التابعة للملكية الخاصة أو الأملاك الخاصة بالدولة، وقد يكون طويل أو متوسط المدى.

المشاريع المؤهلة للإستفادة من قرض "التحدي"

1- فيما يتعلق بأشغال التهيئة وحماية الأراضي:

- الصرف والتطهير؛
- أشغال التوجيه وإزالة الحجارة؛
- وضع مصدّات الرياح؛
- التعديل؛
- أشغال التسوية وتهيئة الأرضية؛
- فتح الأراضي الفلاحية؛
- جلب الطاقة الكهربائية.

2- عمليات تطوير السقي الفلاحي:

- تجنيد معدات الري وتهيئة وإنجاز الآبار الجديدة؛
- استقطاعات التلال، العثور على مصادر المياه، تحويل الماء، الحفر والآبار؛
- إنجاز أحواض لتخزين المياه؛
- تجهيز مضخات المياه؛
- إنشاء شبكات توزيع المياه؛

- إنشاء وإعادة تهيئة قنوات الصرف؛

- تصليح المضخات الموجهة للاستعمال الفلاحي.

3- وسائل الإنتاج واكتساب المؤهلات:

- الحصول على المواد الأولية "بذور، نباتات، أسمدة ومنتوجات فيزيو تقنية"؛

- الإنتاج الحيواني: منتوجات صيدلانية، أشغال التهيئة، إعادة تأهيل الهيئات الموجهة لتغذية الماشية؛

- قلع النباتات التي عمّرت طويلا؛

- عمليات تطعيم النباتات؛

- اقتناء العتاد الفلاحي؛

- اقتناء وسائل النقل الخاصة؛

- اقتناء عتاد وتجهيزات تربية المواشي.

4- إنجاز منشآت التخزين، التحويل، التعبئة، التغليف والتقييم:

- إنجاز وتجديد الصناعات التحويلية والمنتوجات الفلاحية الكائنة بالقرب أو على المزارع؛

- إنجاز منشآت تخزين المنتوجات الفلاحية؛

- بناء أو تهيئة المنشآت الخاصة بمنتوجات التعبئة والتغليف لاستعمالها في المجال الفلاحي والصناعات الغذائية.

محتوى ملف القرض

- طلب خطي من طرف الزبون.
- فاتورة.
- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية.
- شهادة الاقامة.
- شهادة الميلاد.
- شهادة من صندوق التأمين على حوادث العمل.
- شهادة أداء المستحقات.
- مستخرج ضريبي.

- نسخة من السجل التجاري.
- شهادة تخصص الزبون.
- شهادة الخبرة الميدانية.
- عقد التأمين متعدد الأخطار المهنية.
- إثبات فتح الحساب الجاري لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
- 5ميزانيات محاسبية متوقعة وجدول حسابات النتائج.

عند قبول الملف يسلم البنك وصل إيداع لطالب القرض.

مميزات قرض التحدي

1- قيمة قرض التحدي

القرض متوسط المدى: من 1000000 دج إلى 100000000دج

القرض طويل المدى: من 1000000 دج إلى 100000000 دج

2- مدة التأجيل

القرض متوسط المدى: من سنة إلى سنتين

القرض طويل المدى: من سنة إلى خمس سنوات

3- مدة القرض

القرض متوسط المدى: من 3 سنوات إلى 7 سنوات مع التأجيل من سنة إلى سنتين

القرض طويل المدى: من 8 سنوات إلى 15 سنة مع التأجيل من سنة إلى خمس سنوات

4- آجال الاستعمال

القرض متوسط المدى: من 6 إلى 12 شهرا كأقصى حد ابتداءا من استلام القرض

القرض طويل المدى: من 6 إلى 24 شهرا كأقصى حد ابتداءا من استلام القرض

5- المساهمة الشخصية

على الأقل 10% من قيمة المشروع لمساحة أقل أو تساوي 10 هكتار

على الأقل 20% من قيمة المشروع بالنسبة للمستثمرات التي تفوق 10 هكتارات

6- نسبة الامتيازات/ نسبة الفوائد

القرض متوسط المدى: 5.25 % امتيازات على عاتق الزبون

0% للسنوات الخمسة الأولى

1% للسنة السادسة والسابعة

القرض طويل الأجل: 5.25 % امتيازات على عاتق الزبون

0% للسنوات الخمس الأولى

1% للسنة السادسة والسابعة

3% للسنة الثامنة والتاسعة

ابتداء من السنة العاشرة امتيازات غير موجودة

الفرع الثالث: دراسة طلب قرض التحدي و الرفيق

السيد "ح " تقدم لبنك الفلاحة والتنمية الريفية من أجل طلب قرض بهدف إنشاء مستثمرة فلاحية.

أولا:معلومات عامة عن طالب القرض

1- الطبيعة القانونية (شخص طبيعي).
2- طبيعة الاستثمار: جديد.

ثانيا: تقديم المشروع

بعد الدراسة لهذا المشروع من طرف البنك(ملحق) توفرت المعلومات التالية:

يتعلق الموضوع بالسيد "ح " البالغ من العمر 39 سنة والذي تحصل على قرض من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أجل انشاء مستثمرة فلاحية في اطار قرص تحدي.

موقع المشروع هو مقر النشاط "سيدي خويلد"

تكلفة المشروع قدرت بـ **19488982,50 دج.**

ثالثا: نوعية القروض المقدمة

قرض طويل المدى و متوسط المدى في إطار التحدي موجه لدعم المستثمرات الفلاحية.

المشروع: بناء المنشاة (الإسطبل، غرفة التبريد، وحدة تغذية الأنعام).

قرض طويل الأجل من اجل إنشاء الإسطبل لتربية الدواجن.

قرض متوسط الأجل لشراء بطارية دجاج.

قرض الرفيق قصير الأجل لاقتناء المادة الأولية التي تساهم في دورة الإنتاج.

رابعا: مدة القروض

متوسط الأجل: 7سنوات

طويل الأجل: 15 سنة

قصير المدى: 12 شهر

خامسا: فترة التسديد

طويل المدى: 3 سنوات

متوسط المدى: سنتين

قصير المدى: سنة واحدة

سادسا: نسبة الفوائد(نسبة الامتيازات):

- ✓ طويل الأجل: 0 % للسنوات الخمسة الاولى ، 1% للسنة السادسة و السابعة, 3 % للسنة الثامنة و التاسعة ، اما السنوات المتبقية بدون امتياز.
- ✓ متوسط الاجل: 0 %خلال السنوات الخمس الاولى ،1% للسنة السادسة ، 1% خلال السنة السابعة.
- ✓ قصير الاجل: نسبة الفوائد 0 %.

سابعا: الضمانات المقدمة

يوافق البنك على منح القروض لكن بشرط تقديم ضمانات وهي عديدة, والضمانات المقدمة في هذا المشروع:

– ضمانات رهنية: يقوم الزبون برهن قطعة أرض بعد تقييمها عند خبير.

– الموافقة القبلية للتسجيل في صندوق ضمان القروض الفلاحية وهو صندوق يقوم بإرجاع للبنك نسبة 70% من القرض المقدم في حالة عدم تسديد الدين.

المطلب الثاني: عرض نتائج الدراسة و مناقشتها

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى عرض التقارير المالية السنوية المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لتقييم مدى مساهمته في منحه لتمويل الزبائن والقطاع الفلاحي خلال فترة الدراسة الممتدة من 2017–2021.

اولا: مبالغ و عدد القروض الممنوحة في شكل قرض الرفيق

جدول رقم(05): اجمالي القروض الممنوحة في اطار قرض الرفيق2017/2021.

السنوات	عدد الملفات	النسبة المئوية للملفات %	مبلغ القروض	النسبة المئوية لمبلغ القرض %
2017	12	13.186	52.642.670,00	10.142
2018	20	21.978	269.572.311,00	51.939
2019	17	18.681	48.630.000,00	9.369
2020	18	19.780	51.300.000,00	9.884
2021	24	26.373	96.863.000,00	18.663
المجموع	**91**		**519007981,00**	

المصدر: وثائق محصلة من قبل بنك الفلاحة و التنمية الريفية–ورقلة–.

نلاحظ من خلال الجدول نسبة القروض و عدد الملفات الممنوحة من قبل البنك حيث تقدر نسبة القروض الممنوحة في السنة الأولى بـ 10.142% مقابل نسبة عدد الملفات التي قدرت بـ 13.186% اما في السنة الموالية نلاحظ ارتفاع في نسبة الملفات مقارنة بالسنة التي قبلها اذ قدرت بـ 21.978% اما في ما يخص نسبة مبلغ القرض نلاحظ انه هناك تزايد جد كبير قدر بـ 51.939% وهذا راجع الى تحسن ثقافة الفلاحين من اقتناء هذا النوع من القرض.

أما في سنة 2020/2019 نلاحظ ان نسبة عدد الملفات ونسبة مبلغ القروض بدأت تتراجع اما في سنة 2021 نلاحظ تزايد كبير في كل من عدد الملفات حيث سجلت اعلى نسبة قدرت

بـ 26.373 % وهذا يعني ان الفلاحين زادت متطلباتهم وحاجياتهم الى هذا النوع من القرض, و نلاحظ زيادة في نسبة مبلغ القرض مقارنة بسنتين التي قبلها قدر بـ 18.663 % .

الشكل (03) :الملفات الممنوحة من طرف وكالة ورقلة في اطار قرض الرفيق.

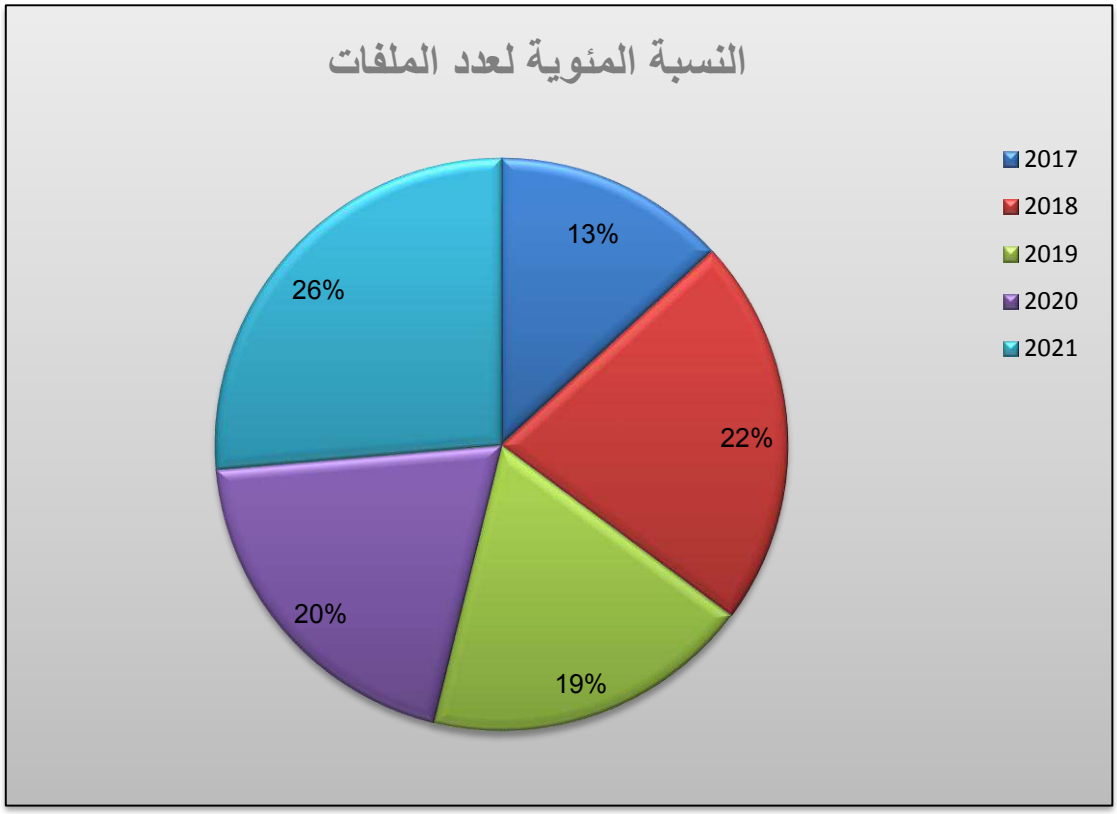

نلاحظ من خلال الشكل (03) ان اكبر نسبة عدد الملفات الممنوحة من قبل وكالة ورقلة كانت في 2021 حيث قدرت حوالي 26% من اجمالي القروض الممنوحة في السنوات الخمس الاخير.

الشكل رقم(04):مبالغ القروض الممنوحة من طرف وكالة ورقلة في اطار قرض الرفيق2017/2021

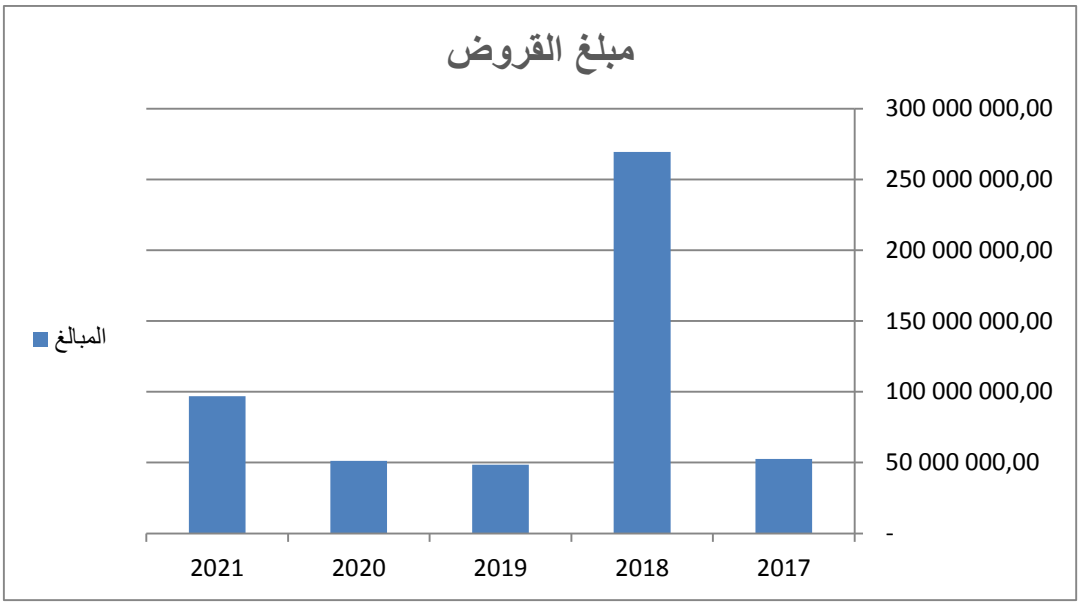

نلاحظ من خلال الشكل رقم(04):أن اكبر المبالغ الممنوحة من قبل البنك في إطار القرض الرفيق كانت خلال سنة 2018 حيث قدرت بـ 269572311,00 دج.

ثانيا: مبالغ و عدد القروض الممنوحة في شكل قرض التحدي

جدول رقم(06): اجمالي القروض الممنوحة في اطار قرض التحدي2017/2021.

السنوات	عدد الملفات	النسبة المئوية للملفات %	مبلغ القروض	النسبة المئوية لمبلغ القرض %
2017	49	33.793	946.929.903,96	34.092
2018	58	40	957.524.436,00	34.473
2019	20	13.793	347.874.000,00	12.524
2020	8	5.517	165.360.988,00	5.953
2021	10	6.896	359.878.355,31	12.956
المجموع	**145**		**277756768327**	

المصدر: وثائق محصلة من قبل بنك الفلاحة و التنمية الريفية–ورقلة–.

نلاحظ من خلال الجدول نسبة القروض وعدد الملفات الممنوحة من قبل البنك حيث تقدر نسبة القروض الممنوحة في السنة الأولى بـ 34.092% مقابل نسبة عدد الملفات التي قدرت بـ 33.793% اما في السنة الموالية نلاحظ ارتفاع في نسبة الملفات مقارنة بالسنة التي قبلها اذ قدرت بـ 40% اما في ما يخص نسبة مبلغ القرض نلاحظ انه هناك تزايد قليل قدر بـ 34.473% وهذا راجع الى اقتناء هذا النوع من القرض.

أما في سنة 2019–2021 نلاحظ ان نسبة عدد الملفات ونسبة مبلغ القروض بدأت تتراجع وهذا يعني ان الفلاحين نقصت متطلباتهم وحاجياتهم الى هذا النوع من القرض, ونلاحظ ايضا نقصان في نسبة مبلغ القروض في السنوات الثلاث الاخيرة مقارنة بسنتين التي قبلها.

الشكل (05) :الملفات الممنوحة من طرف وكالة ورقلة في اطار قرض التحدي.

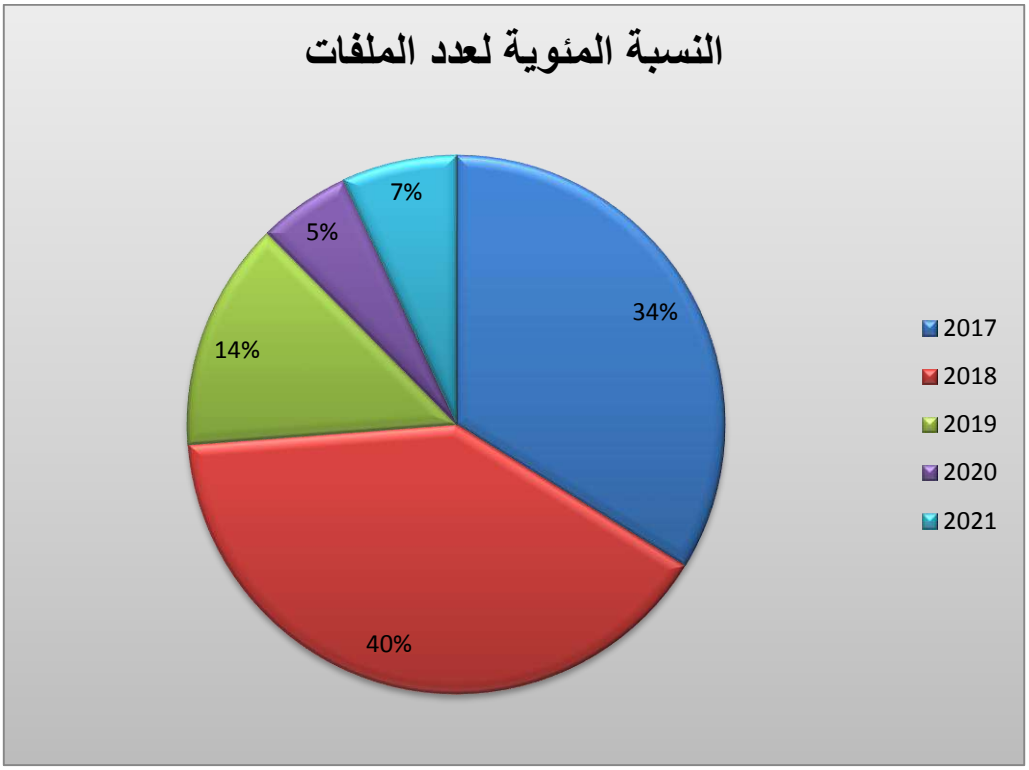

نلاحظ من خلال الشكل (05) ان اكبر نسبة عدد الملفات الممنوحة من قبل وكالة ورقلة كانت في **2018** حيث قدرت حوالي **40%** من اجمالي القروض الممنوحة في السنوات الخمس الاخير.

الشكل رقم(06):مبالغ القروض الممنوحة من طرف وكالة ورقلة في اطار قرض التحدي2017/2021

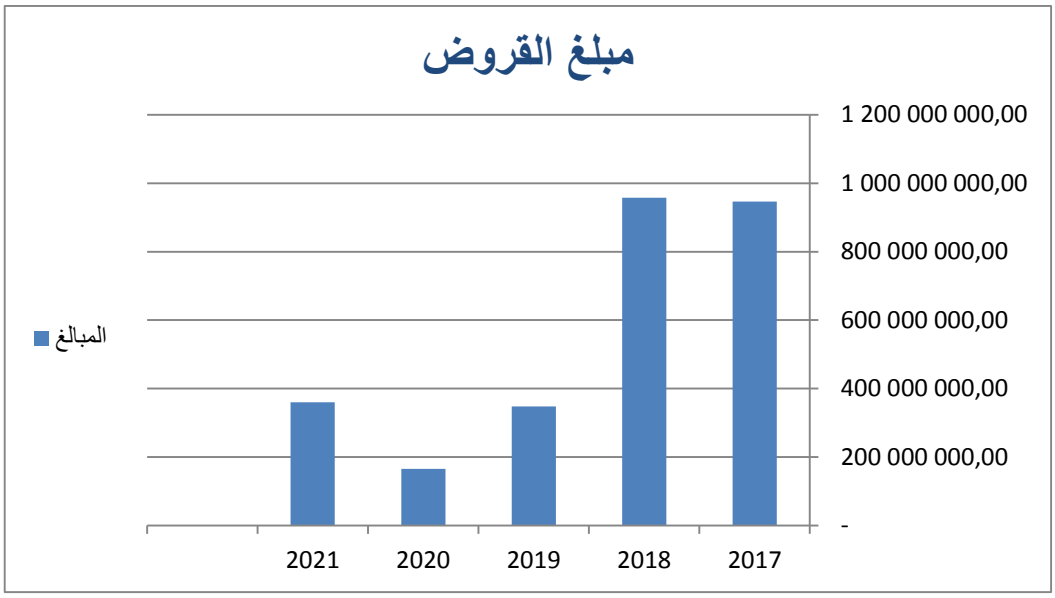

نلاحظ من خلال الشكل رقم(06):أن اكبر المبالغ الممنوحة من قبل البنك في إطار القرض التحدي كانت خلال سنة **2018** حيث قدرت بـ **957.524.436,00**دج.

جدول رقم(07): اجمالي القروض الممنوحة قرض الرفيق و التحدي2017/2021

السنوات	عدد الملفات		المجموع	النسبة المئوية للملفات%	مبلغ القروض		المجموع	النسبة المئوية للمبالغ%
	الرفيق	التحدي			قرض الرفيق	قرض التحدي		
2017	12	49	61	25.84	52.642.670,00	946.929.903,96	999572573,96	30.32
2018	20	58	78	33.05	269.572.311,00	957.524.436,00	1227096747,00	37.22
2019	17	20	37	15.67	48.630.000,00	347.874.000,00	396504000,00	12.02
2020	18	08	26	11.01	51.300.000,00	165.360.988,00	216660988,00	6.57
2021	24	10	34	14.40	96.863.000,00	359.878.355,31	456741355,31	13.85
المجموع	**91**	**145**	**236**		**519007981,00**	**2777567683,27**	**329657566427**	

المصدر: من اعداد الطالبيتين اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف البنك

الشكل (07) : النسبة المئوية لاجمالي القروض الممنوحة الرفيق و التحدي

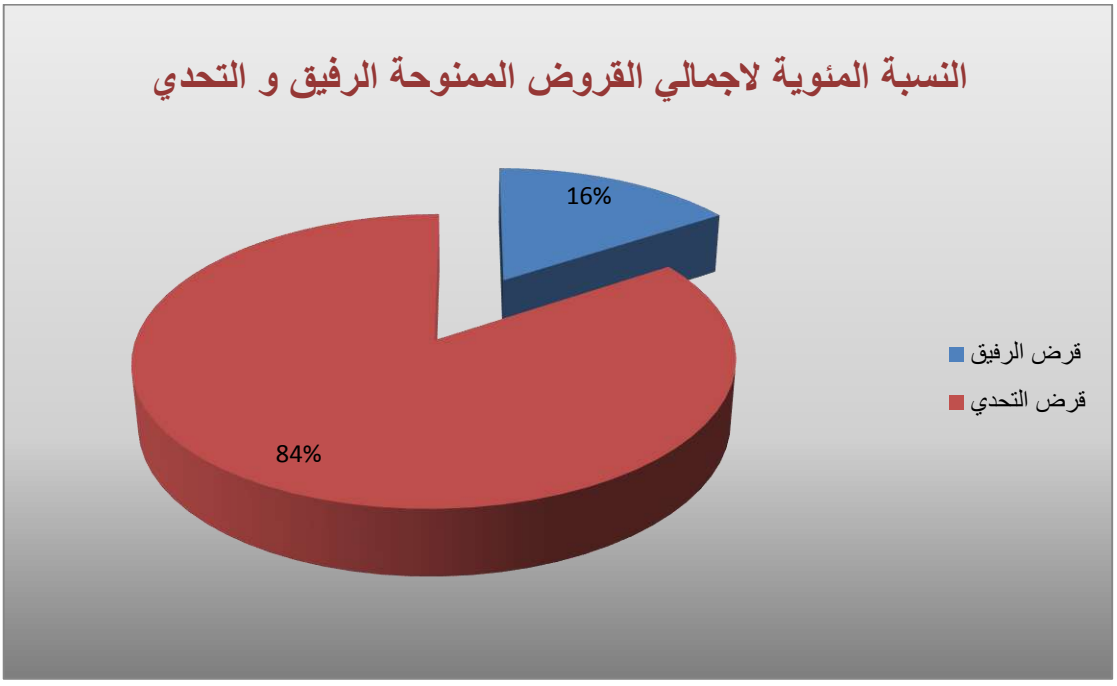

من خلال الجدول المقدم من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية نلاحظ انخفاض الطلب على قرض التحدي في السنوات الأخيرة بحيث في سنة 2017 كان عدد ملفات 49 ملف وذلك بنسبة

33.79% وفي سنة 2018 كان عدد الملفات 58 ملف بنسبة 40% ولكن انخفض في 2020 ليصل عدد الملفات الى 8 ملفات بنسبة 5.51% ، أما بالنسبة لقرض الرفيق فنلاحظ العكس بحيث ازداد

الطلب عليه والتوجه اليه وذلك في سنة 2017 كان عدد الملفات 12 ملف بنسبة 13.18% ليصعد عدد الملفات ويصل الى 24 ملف و ذلك بنسبة 26.37% في سنة 2021.

ونفسر هذا الانخفاض في الطلب على قرض التحدي والارتفاع في الطلب على قرض الرفيق بأن قرض التحدي يوجد ضمانات ورهن على الممتلكات، أما الرفيق فلا يوجد أي ضمانات.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل الى النتائج المتوصل إليها في دراسة الحالة التي قمنا بها على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة – ورقلة– حيث قمنا بتقديم البنك، ثم عرض عينة وأدوات الدراسة بحيث تمثلت أدوات الدراسة في المقابلة الشخصية والملاحظة والاطلاع على الأرشيف وتمت الاستعانة بأسلوب دراسة حالة، والأدوات التحليلية كبرنامج EXEL للوصول إلى مدى مساهمة البنك في تفعيل القطاع الفلاحي، ثم تطرقنا إلى تحليل النتائج المتوصل إليها بناء على ما تم تدوينه خلال فترة التربص من مخرجات المقابلات مع مجموعة من الموظفين والملاحظات كذلك بحيث تبين لنا:

ان بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ورقلة يوفر نوعين من القروض التي تقوم بتمويل القطاع الفلاحي, حيث ان لاحظنا زيادة في الطلب على قرض الرفيق ونقص الطلب على قرض التحدي خلال فترة الدراسة2017-2021.

خـــاتمـة

خاتمـــــة:

تلعب البنوك التجارية دورا حيويا في النشاط الاقتصادي حيث تعمل على توفير الدعم المالي لمختلف المشاريع الاستثمارية التي تلقى عجزا في تمويل ذاتها وذلك لضمان نجاحها واستمرارها ومن بين اهم المشاريع الاستثمارية التي تلجأ الى طلب التمويل من البنوك التجارية نجد استثمارات القطاع الفلاحي.

يعتبر القطاع الفلاحي من أحد أهم القطاعات الاستراتيجية التي بإمكانها أن تساهم بشكل كبير في دفع عجلة النمو الاقتصادي نحو الامام من خلال امتصاص جزءا كبيرا من اليد العاملة العاطلة وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء. ونتيجة لهذه الأهمية سعت الدولة الى الاهتمام بهذا القطاع بشكل كبير بمنحه مختلف التسهيلات والتجديد في أنواع وآليات التمويل المقدمة له وأنشأت بنك بأكمله يهتم به وبمختلف استثماراته.

ومن خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة ورقلة حيث تم التعرف على نشأة ومفهوم بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR وكالة ورقلة, وكذا مهام والهيكل التنظيمي للبنك, ومن خلال الوثائق التي تحصلنا عليها حيث اتضح لنا أن البنك يقدم نوعين من القروض الفلاحية لتمويل المشاريع الفلاحية, وهما قرض الرفيق وقرض التحدي, ويعد القرض الرفيق قرض استغلالي ويكون قصير الأجل, بينما قرض التحدي هو قرض استثماري ويكون متوسط وطويل الأجل, وعند تحميل المعطيات تبين أن قرض الرفيق من بين القروض الهامة في إطار القطاع الفلاحي, لأنه يوجد إقبال عليه في الآونة الأخيرة من قبل المستثمرين الفلاحيين من مختلف النشاطات الفلاحية على تمويل مشاريعهم, لكونه قرض مرن وبسيط وغير معقد, وذو اجراءات واضحة ومتماشية مع الرغبات العامة والخاصة لزبائن لأنه لا يوجد فيه أي ضمانات.

اختبار الفرضيات:

1-اختبار الفرضية الأولى : القطاع الفلاحي يعتبر من أهم روافد الاقتصاد الجزائري, وذلك نظرا لأهميته المتعاظمة فيما يخص دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكلا من مساهمته في الاقتصاد الوطني كتحقيق الأمن الغذائي و كذا تخفيض معدل البطالة وعليه تثبت صحة الفرضية الأولى.

2-اختبار الفرضية الثانية : للتمويل أهمية بالنسبة للقطاع الفلاحي حيث يعتبر التمويل من أهم العوامل للنهوض بالقطاع الزراعي وتحسين وسائله ورفع مستوى المجتمعات الريفية التي يخدمها, ويكاد يكون العامل الأول والأساس في ذلك، حيث لاحظنا ان حجم التمويل في قرض الرفيق

في تطور وزيادة حيث في سنة 2017 قدر بـ **52.642.670,00** و اما في سنة 2021 ارتفع وقدر بـ **96.863.000,00** ومنه تثبت صحة الفرضية الثانية.

3-اختبار الفرضية الثالثة : بنك الفلاحة والتنمية الريفية يقدم آليات تمويلية تتلاءم مع القطاع الفلاحي بحيث يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية كل من قرض الرفيق والتحدي لتمويل القطاع الزراعي ودفع عجلة الاقتصاد و النهوض بها، حيث نلاحظ ان عدد الملفات بالنسبة لقرض الرفيق في سنة 2017 كان 12 ملف ولكنه ازداد في سنة 2021 و اصبح 24 ملف و كثر الطلب على هذا النوع من القروض لأنه يتلاءم مع القطاع الفلاحي اما بالنسبة لقرض التحدي فنلاحظ ان عدد الملفات كان في سنة 2017 مرتفع قدر بـ 49 ملف ولكنه في السنوات الاخير انخفض ووصل في سنة 2020 الى 8 ملفات ومنه نقبل الفرضية الثالثة.

4-اختبار الفرضية الرابعة: يمكن تقييم تجربة بنك BADR في تمويل القطاع الفلاحي خلال فترة الدراسة. حيث لاحظنا من خلال التقارير السنوية المقدمة من طرف البنك انخفاض الطلب على قرض التحدي في السنوات الأخيرة بحيث في سنة 2017 كان عدد ملفات 49 ملف وذلك بنسبة 33.79% وفي سنة 2018 كان عدد الملفات 58 ملف بنسبة 40% و لكن انخفض في 2020 ليصل عدد الملفات الى 8 ملفات بنسبة 5.51% ، أما بالنسبة لقرض الرفيق فنلاحظ العكس بحيث ازداد الطلب عليه و التوجه اليه وذلك في سنة 2017 كان عدد الملفات 12 ملف بنسبة 13.18% ليصعد عدد الملفات ويصل الى 24 ملف وذلك بنسبة 26.37% في سنة 2021. ومنه تثبت صحة الفرضية الرابعة.

<u>نتائج الدراسة:</u>

يمكن تلخيص نتائج الدراسة في النقاط التالية:

- يعتبر التمويل البنكي حلا لاحتياجات الفلاحين التي تساعدهم حل مشاكلهم التمويلية وانجاز مشاريعهم و توسيعها؛
- يعد التمويل البنكي آلية من آليات تمويل القطاع الفلاحي؛
- من بين أهم التمويلات البنكية المستحدثة للنهوض بالقطاع الفلاحي قرض التحدي و قرض الرفيق, لاحظنا أن اكبر المبالغ الممنوحة من قبل البنك في إطار القرض الرفيق كانت خلال سنة 2018 حيث قدرت بـ 269572311,00 دج اما بالنسبة لقرض التحدي اكبر المبالغ ايضا كانت سنة 2018 حيث قدرت بـ 957.524.436,00 دج؛

- قرض الرفيق هو قرض موجه لنشاطات الاستغلال الفلاحي بينما قرض التحدي هو قرض للاستثمارات الفلاحية, ان اكبر نسبة عدد الملفات الممنوحة من قبل وكالة ورقلة في قرض التحدي كانت في 2018 حيث قدرت حوالي 40% من اجمالي القروض الممنوحة في السنوات الخمس الاخيرة أما اكبر نسبة عدد الملفات الممنوحة في قرض الرفيق كانت في 2021 حيث قدرت حوالي 26% من اجمالي القروض الممنوحة ؛
- تساهم المشاريع الاستثمارية في الحد من ارتفاع البطالة بخلق فرص عمل جديدة؛
- يتعامل البنك عند منحه القروض بحذر, وذلك من أجل التقليل من المخاطر وعدم التسديد؛
- إن واقع القطاع الفلاحي في الجزائر, يتطلب تدعيم القطاع بخطة استراتيجية والاهتمام به واعطائه أهمية كبيرة بهدف عجلة التنمية الفلاحية.

الاقتراحات و التوصيات:

- ضرورة تبسيط الأمور القانونية للفلاحين؛
- يستحسن تعميم عملية تمويل القطاع الفلاحي على كل البنوك التجارية في الجزائر من اجل النهوض بهذا القطاع من خلال التنافس على تمويله وذلك بتقديم التمويل لأكبر عدد من المشاريع؛
- ضرورة الاهتمام بالقطاع الفلاحي، وذلك من أجل تطوير الاقتصاد الوطني والمساهمة في عجلة التنمية؛
- القيام بالإعلان والإشهار بأنواع التمويلات الموجهة للقطاع الفلاحي وتوضيح مميزات هذه التمويلات بغرض استقطاب أكبر عدد ممكن من المستثمرين بهذا القطاع؛
- ضرورة التشجيع على الاستثمار في القطاع الفلاحي.

افاق الدراسة:

لقد حاولنا من خلال دراستنا لهذا الموضوع الالمام بالجوانب التي رأيناها مهمة، ويبقى المجال مفتوح لدراسات أخرى حول هذا الموضوع مثل:

- دراسة مقارنة بين البنوك الاسلامية و البنوك التقليدية
- دراسة تقيمية بين مجموعة من الوكالات
- دراسة حول تمويل زراعة المحاصيل الاستراتيجية كالحبوب

وفي الأخير فإنّ بحثنا هذا لا يتعدى إلاّ أن يكون محاولة لإثراء واحد من أهم المواضيع المهمة، و نرجو أن نكون قد وفقنا بالإلمام ببعض جوانبه، فإن أصبنا فمن الله وحده، وإن أخطأنا فمن أنفسنا ومن الشيطان.

قائمة المراجع

المراجع والمصادر باللغة العربية

- ✓ **الكتب:**

1. أحمد بوراس, **تمويل المنشآت الاقتصادية**, دار العلوم للنشر و التوزيع, عنابة,2008
2. أحمد علي دغيم, **اقتصاديات البنوك مع نظام نقدي و اقتصادي عالمي جديد**, دار النمر, مصر,1989
3. أحمد فريد مصطفى, محمد فريد عبد المنعم عفر, **الاقتصاد النقدي و المصرفي بين النظرية و التطبيق**, مؤسسة الشهاب الاسكندرية 2000
4. بو عتروس عبد الحق, **الوجيز في البنوك**, مطبوعات جامعة منتوري, قسنطينة, 2000
5. حسين بن هاني, **اقتصاديات النقود**, دار الكندي, الأردن,2003
6. حسين غطا غنيم، **دراسات في التمويل**، المكتبة الاكاديمية للنشر، القاهرة، 2005
7. حسين محمد سمحان, اسماعيل يونس يامن, **اقتصاديات النقود و المصارف**, دار صفاء للنشر و التوزيع, عمان الطبعة الأولى,2011
8. خلف بن سليمان بن صالح النمري, **الخصائص والقواعد الأساسية للاقتصاد الزراعي في الاقتصاد الإسلامي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1999
9. الدكتور هيثم عجام، **التمويل الجولي**، دار زهران للنشر و التوزيع، 2008
10. رابح خوني، رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها**، ايتراك للطباعة و النشر مصر,2008
11. زياد رمضان, محفوظ جودة, **الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك**, دار وائل للنشر, عمان, الطبعة الثالثة,2006
12. زينب حسين عوض الله, **اقتصاديات النقود و المال**, الدار الجامعية, بيروت, 1991
13. سلمان أبو دياب, **اقتصاديات النقود و البنوك**, المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر و التوزيع, بيروت,1996
14. شاكر القزويني, **محاضرات في اقتصاديات البنوك**, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر,1992
15. ضياء مجيد الموسوي, **الاقتصاد النقدي**, مؤسسة شباب الجامعة, الاسكندرية,2000
16. الطاهر لطرش, **تقنيات البنوك**, ديوان المطبوعات الجامعية, بن عكنون, الجزائر,2005
17. عاطف وليم أندراوس, **التمويل و الادارة المالية للمؤسسات**, دار الفكر الجامعي, الاسكندرية,2007
18. عبد الوهاب يوسف أحمد, **التمويل و ادارة المؤسسات المالية**, دار حامد للنشر و التوزيع, عمان,2007
19. محمد صالح الحناوي , عبد الفتاح عبد السلام, **المؤسسات المالية– البورصات و البنوك التجارية–**, الدار الجامعية الاسكندرية,2001
20. مصطفى رشدي شيحة، **النقود والمصارف والائتمان**، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الاسكندرية, مصر,1999
21. منير ابراهيم هندي, **ادارة البنوك التجارية** " **مدخل اتخاذ القرارات** ", مركز الدلتا للطباعة, الاسكندرية, الطبعة الثالثة,2000
22. ميراند زغلول رزق, **النقود و البنوك**, جامعة بنها, التعليم المفتوح, كلية التجارة, دون بلد, سبتمبر2003

23. نعمة الله نجيب, محمود يونس, عبد المنعم مبارك, **اقتصاديات النقود المصرفية و السياسات النقدية**, الدار الجامعية الاسكندرية,2001

24. هيثم محمد الزغبي، **ادارة و تحليل المالي**، دار الفكر لطباعة النشر و التوزيع عمان، 2000

✓ **الأطروحات و المذكرات**

25. إلياس عقال، **تمويل المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2008-2009

26. سمير هربان، **صيغ وأساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة** ،أطروحة لنيل شهادة الماجستير علوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة فرحات عباس سطيف,2015/2014

27. شايب محمد, **تأثير تكنولوجيا الاعلام و الاتصال على فعالية أنشطة البنوك التجارية الجزائرية**, مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية, فرع: بنوك و نقود, جامعة فرحات عباس سطيف2006-2007

28. العابي ايمان, **البنوك التجارية و تحديات التجارة الالكترونية**, مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية, تخصص: بنوك و تأمينات, جامعة منتوري قسنطينة,2007/2006

29. عبد الواحد غردة, **ضوابط منح الائتمان في البنوك التجارية**, مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية, تخصص: نقود و تمويل, جامعة محمد خيضر بسكرة,2003

30. عز الدين سمير، **انعكاسات مسح ديون الفلاحين على التنمية الفلاحية في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير بقسم العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية التسيير وعلوم تجارية، جامعة الجزائر 3, 2011-2012

31. غردي محمد, **القطاع الفلاحي الجزائري و اشكالية الدعم و الاستثمار في ظل الانضمام الى منظمة التجارة العالمية للتجارة**, أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, جامعة الجزائر,2012,03

32. قاسيمي آسيا, **تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك**, مذكرة لنيل درجة الماجستير في علوم التسيير, فرع : مالية المؤسسة, جامعة أمحمد بوقرة بومرداس,2009/2008

33. مجدولين دهينة, **استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة**, أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, تخصص مالية و تمويل, جامعة بسكرة,2016-2017

34. محمد بوشوشة, **مصادر التمويل و أثرها على الوضع المالي للمؤسسة-دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة الكوابل بسكرة-**, مذكرة ماجستير, اقتصاد و تسيير المؤسسات, جامعة بسكرة,2006

35. نوي نور الدين, **دور الجهاز المصرفي في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**, مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير, تخصص: النقود و المالية, جامعة الجزائر,2008-2009

36. وهيبة خروبي, **تطور الجهاز المصرفي و معوقات البنوك الخاصة**, مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية, تخصص: نقود مالية و بنوك, جامعة سعد دحلب, البليدة, جوان2005

✓ **الملتـقيـــــات**

37. د محمد يدو, أ.سمية بوخاري، **القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية – حالة الجزائر-** ، أوراق عمل مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي بعنوان: القطاع الفلاحي و متطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، جامعة المدية، 28-29 أكتوبر ,2014.
38. قزومي حميد, مغزوز زكية, **دور القطاع الفلاحي في ساسة التشغيل بالجزائر**, أوراق عمل مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي بعنوان: القطاع الفلاحي و متطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية, جامعة المدية,28-29 أكتوبر 2014.

✓ **المقالات**

39. بوجطو حكيم, محمد أمين مصطفاوي, مقالة بعنوان " **القطاع الفلاحي في الجزائر بين الواقع و المأمول**" مجلة المشكاة في الاقتصاد التنمية و القانون, المجلد 05, العدد 12, 2020.
40. بوزيدي لمجد, يوسف بودلة, مقالة بعنوان: "**أثر التأمين الفلاحي على تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر- دراسة تحليلية قياسية للفترة(2000-2018)**" .مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال المجلد06,العدد03, 2020.
41. د .بن علال بلقاسم, د .محسن زوبيدة, أ .بلحية يمينة, مقالة بعنوان " **تطوير القطاع الفلاحي كعامل لتحقيق النمو الاقتصادي والتشغيل بالجزائر خلال الفترة (2001-2016)**", Revue Internationale des Sciences de Gestion, Numéro 3 , 2019.
42. د. محمد لمين علون, أ. حليمة عطية, مقالة بعنوان " **قراءة في مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تنمية و تطوير الاقتصاد الجزائري دراسة حالة القطاع الفلاحي بولاية بسكرة** ", مجلة نور للدراسات الاقتصادية, العدد 03, 2016.
43. صدام ركابي, د. فريدة عزازي, مقالة بعنوان: " **واقع القطاع الفلاحي في الجزائر و دوره في تمويل الاقتصاد الوطني دراسة قياسية باستعمال منهجية الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة (ARDL) للفترة (1990-2015)**. مجلة المالية و الأسواق, المجلد05, العدد10, 2019.
44. صفية حميدة قمداني, العربي غويني, مقالة بعنوان, " **دور القروض في تمويل و تطوير القطاع الفلاحي في الجزائر**" مجلة العلوم الادارية و المالية, المجلد05,العدد01, 2021.
45. فضيلة بوطورة, نوفل سمايلي, العيد فراحتية, مقالة بعنوان " **واقع تمويل قطاع الفلاحة في الجزائر وامكانية إنعاشه من خلال صيغ المشاركات الزراعية للتمويل المصرفي الإسلامي**" مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية, المجلد13, العدد01, 2020.

✓ **المحـــاضرات:**

46. علي أسعد, **<u>التمويل الزراعي</u>**, المحاضرة الأولى للقسم النظري, قسم الاقتصاد الزراعي, جامعة حماه, كلية الزراعة,2017-2018.

✓ **وثائق صادرة عن جهة رسمية:**

47. صندوق النقد العربي, ،التقرير الإقتصادي العربي الموحد، الفصل الثالث: قطاع الزراعة، الإمارات,2002
48. الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المجلد 36.

✓ **المراجع باللغة الأجنبية:**

49. Dr. Omer awad hag hamid , Dr. Mustafa najim albushari , The role of commercial Bank in financing the agricultural sector in sudan , The international journal of business and management, february 2018
50. Nakazi Florence , and Sunday Nathan , The effect of commercial banks Agricultural credit on agricultural growth in Uganda ,African journal of economic review , volume VIII , issue I , january 2020

✓ **المواقع:**

51. http://data.albankaldawli.org/indicator/SP.RUR.TOTL.ZS
52. http://www.aoad.org

الملاحق

بـــنـــك الـــفـــلاحـــة و الـتـنـمـيـــة الـــريـــفـــيـــة
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

Ouargla le:

MR
CITE BAHMID OUARGLA

Lettre d'acceptation

REF : AG-943/ /2017

OBJET : VOTRE DOSSIER DE CREDIT

- Dispositif ANSEJ-
- AGENCE DOMICILIATAIRE : OUARGLA « 943 »
- NUMERO DU COMPTE : A OUVRIR
- NUMERO DU DOSSIER: a créer
- NOM OU RAISON SOCIALE DE L'EMPRUNTEUR: MR
- ADRESSE DU SIEGE SOCIAL DE L'EMPRUNTEUR: CITE BAHMID OUARGLA
- ACTIVITE : Engraissement De Volailles Et Accouvage Industriels

Pour faire suite à votre demande de financement, nous avons le plaisir de vous Informer que notre établissement est disposé à vous octroyer le crédit suivant :

-Type de prêt: 12-16
-Montant du crédit : DA 6 158 931.59
-Taux : selon taux en vigueur
-Date limite d'utilisation : une année « 12 mois »
-Durée d'amortissement : cinq ans « 60mois »
- Période de différer : 3 ans « 36mois »

Cependant, nous attirons votre aimable attention, sur le fait que ce crédit ne pourra connaître un début d'utilisation, que lorsque les réserves bloquantes, citées ci –dessous, auront été levées :

Apriorité

- Apport personnel
- Subvention ANSEJ
- Bail de location notarié du locale sur 02 ans renouvelables (locale qui abrite le Matériel)

- PV visite sur site
- Acte d´engagement notarié du nantissement de l'équipement à financer
- Acte d'engagement notarié de la DPAMR
- Registre de commerce
- Attestations fiscales et parafiscale
- Procuration notarié de renouvellement de la DPAMR
- Convention de prêt enregistrée auprès des impôts
- Lettre de domiciliation des recettes
- Signature de billets à ordre
- Consultation de la centrale des risques avec réponse négative

Posteriori

- Nantissement des équipements financés
- D P A M R
- Déclaration de l'engagement à la centrale des risques
- F C M
- PV de réalisation

Dans l'attente, de vous lire, Veuillez Agréer; MONSIEUR nos Salutations distinguées

LE DIRECTEUR D'AGENCE

COPIE :D.F.S. « 161» ALGER
- S/Dtion suivi des risques et pré. «GRE» 030
-ANSEJ
-Service exploitation «GRE» 030
- Service juridique 943

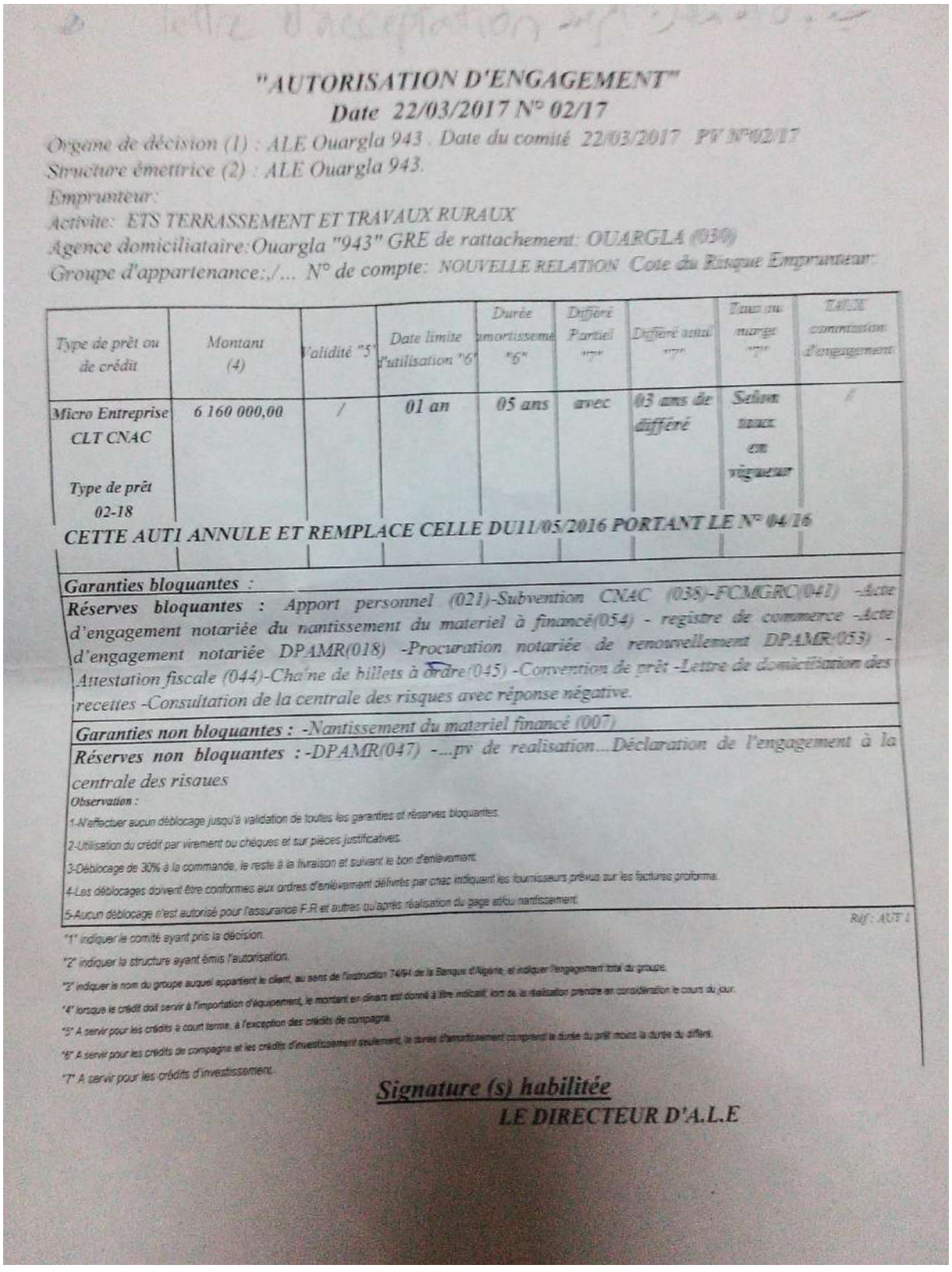

"AUTORISATION D'ENGAGEMENT"

Date 22/03/2017 N° 02/17

Organe de décision (1) : ALE Ouargla 943 . Date du comité 22/03/2017 PV N°02/17

Structure émettrice (2) : ALE Ouargla 943.

Emprunteur:

Activite: ETS TERRASSEMENT ET TRAVAUX RURAUX

Agence domiciliataire:Ouargla "943" GRE de rattachement: OUARGLA (030)

Groupe d'appartenance:../... N° de compte: NOUVELLE RELATION Cote du Risque Emprunteur:

Type de prêt ou de crédit	Montant (4)	Validité "5"	Date limite d'utilisation "6"	Durée amortissement "6"	Différé Partiel "7"	Différé total "7"	Taux ou marge "7"	Taux commission d'engagement
Micro Entreprise CLT CNAC Type de prêt 02-18	6 160 000,00	/	01 an	05 ans	avec	03 ans de différé	Selon taux en vigueur	/

CETTE AUTI ANNULE ET REMPLACE CELLE DU11/05/2016 PORTANT LE N° 04/16

Garanties bloquantes :

Réserves bloquantes : Apport personnel (021)-Subvention CNAC (038)-FCMGRC(041) -Acte d'engagement notariée du nantissement du materiel à financé(054) - registre de commerce -Acte d'engagement notariée DPAMR(018) -Procuration notariée de renouvellement DPAMR(053) -Attestation fiscale (044)-Chaîne de billets à ordre(045) -Convention de prêt -Lettre de domiciliation des recettes -Consultation de la centrale des risques avec réponse négative.

Garanties non bloquantes : -Nantissement du materiel financé (007)

Réserves non bloquantes : -DPAMR(047) -...pv de realisation...Déclaration de l'engagement à la centrale des risques

Observation :

1-N'effectuer aucun déblocage jusqu'à validation de toutes les garanties et réserves bloquantes.

2-Utilisation du crédit par virement ou chèques et sur pièces justificatives.

3-Déblocage de 30% à la commande, le reste à la livraison et suivant le bon d'enlèvement.

4-Les déblocages doivent être conformes aux ordres d'enlèvement délivrés par cnac indiquant les fournisseurs prévus sur les factures proforma.

5-Aucun déblocage n'est autorisé pour l'assurance F.R et autres qu'après réalisation du gage et/ou nantissement.

Réf : AUT 1

"1" indiquer le comité ayant pris la décision.

"2" indiquer la structure ayant émis l'autorisation.

"3" indiquer le nom du groupe auquel appartient le client, au sens de l'instruction 74/94 de la Banque d'Algérie, et indiquer l'engagement total du groupe.

"4" lorsque le crédit doit servir à l'importation d'équipement, le montant en dinars est donné à titre indicatif, lors de la réalisation prendre en considération le cours du jour.

"5" A servir pour les crédits à court terme, à l'exception des crédits de campagne.

"6" A servir pour les crédits de campagne et les crédits d'investissement seulement, la durée d'amortissement comprend la durée du prêt moins la durée du différé.

"7" A servir pour les crédits d'investissement.

Signature (s) habilitée

LE DIRECTEUR D'A.L.E

OUARGLA LE, ...

بنـك الفلاحـة و التنميـة الريفيـة
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET
DU DEVELOPPEMENT RURAL

Siége : A.L.E OUARGLA « 943 »
SERVICE JURIDIQUE

3

RAPPELER NOTRE REFERANCE
AB/BA
028/2015

A.L.E OUARGLA « 943 »
S/ ENGAGEMENT-

Objet : Validation des garanties
Relation :..... .
Activité : AMENAGEMET DES ESPACE VERTS .
Compte N° 943 00

L'examen des documents ci-dessous désignés, que vous a remis la relation citée en marge, bénéficiaire d'un crédit à long terme Micro- Entreprise «ANSEJ », pour lever les garanties et réserves bloquantes exigées par la banque au titre du dit concours, permet leur validation.

1/- ACTES NOTARIES:

- Engagement notarié du gage de véhicule et nantissement des équipements à financer, souscription de la D.P.A.M.R et son renouvellement. Procuration de renouvellement de la D.P.A.M.R, acte n°0229/2015 du 12/10/2015 modifier le 18/11/2015 N° 00346/2015.
- Copie du bail de location du local n° 004/2015 du 05/01/2015.

2/- AUTRE DOCUMENTS :

- Avis d'opéré justifiant la réception de la subvention ANSEJ et l'apport personnel
- Copie d'Extrait de rôle avec engagement d'échéancier N°5082241 du08/09/2015
- Copie d'Attestation parafiscale CNAS n°15076096 du 06/10/2015.
- Attestation parafiscale CASNOS n° F1503320 du 24/06/2015
- Chaîne de billets à ordre.
- PV de visite sur site du 06/10/2015
- Copie légalisée du registre de commerce n°0645974.A15 du 15/01/2015.
- Convention du prêt enregistré auprès des impôts n° 015041336 du 17/08/2015.
- Lettre d'engagement de domiciliation des recettes du 02/08/2015

Aussi, veillez au suivi du recueil des garanties non bloquantes.

Enfin, nous vous rappelons qu'il y a lieu de comptabiliser les garanties réelles et ce conformément à la N.D.S/DCG 133 n° 23/2002 du 13/10/2002 ..
Par ailleurs, les points soulevés en observation sur l'AUT1 doivent être strictement respecté.
Nous attachons du prix au strict respect des dites dispositions.

Le chargé /juridique

Copie G.R.E 030 :
- SCE/juridique.

Le directeur

جــدول قيــد رهــن

وزارة الماليـــــــــة
المديرية العامة للأملاك الوطنية
مديرية الحفظ العقاري
لولاية.....

المحافظة العقارية	إيداع	مبلغ الدين
.....	رقم: ..... مجلد:..... رقم: ..... تاريخ:.....	..... الرسم .....

المدة القصوى 30 سنة.

قيد رهن عقاري قانوني من الدرجة الأولى .
ذو أثر إلى (1).30 سنة .....
غاية ..رفع اليد.....
طبقا للمادة 96 من القانون 11/2 الصادر في 2002/12/24 .....
والمرسوم التنفيذي رقم 6/132 بتاريخ 2006/04/03 المتعلق بالرهن القانوني.

إطار مخصص للمحافظ العقاري للتأشير

الموطن بـ :

موطن المديـــــن حي بامنديل ورقلة
موطن الدائـــــن وكالة ورقلة رقم 943 شارع فلسطين بني ثور ورقلة

بمقتضى (سند الديـــــن)

وثيقة اتفاقية القرض رقم (33) بين البنك و السيد ..... بتاريخ2013/05/28 المسجلة بمفتشية التسجيل و الطابع والمواريث والبطاقية لولاية ورقلة بتاريخ 2013/05/29 برسم قدره 500دج تحت الوصل رقم 1317155 بموافقة منها على حصوله على قرض التحدي متوسط المدى المقدر بـ قيمة : مليون و سبعمائة و ثلاثة و خمسون ألف و ستمائة و خمسون دينار جزائري (1 753 650.00) دج

لفائـدة (الدائـــــن)

بنك الفلاحة والتنمية الريفية (بدر) شركة مساهمة برأس مال قدره ثلاثة و ثلاثون مليار دينار جزائري (33 000 000 000,00) المسجلة بالسجل التجاري للجزائر العاصمة تحت رقم 00/11640 ب 00 بتاريخ 2000/07/26 الكائن مقرها الاجتماعي بالجزائر العاصمة 17 شارع العقيد عميروش المعين فيما يلي بـ "البنك "النشأة بموجب المرسوم 82/106 في 1982/03/18 الممثلة من طرف السيدة قاسي نورة زوجة حمداوي الحاملة لبطاقة التعريف الوطنية رقم 349576 الصادرة عن دائرة القصر ولاية بجاية بتاريخ 2009/02/10 حسب قرار التعين رقم 2011/43 في 2011/03/02 .بصفتها مديرة الوكالة المحلية للاستغلال بورقلة.

ضـــد (المالك المدين و/أو الكفيل)

السيد/ ..... المولود بـ/.ورقلة في الثاني عشر من شهر جوان عام ألف و تسعمائة و اثنان و سبعون 1972/06/12 حسب شهادة ميلاده رقم 134 الساكن بـ حي بامنديل ورقلة الحامل لبطاقة الهوية (ب/ت/و) رقم 5886 /740266 الصادرة بتاريخ 2010/09/16 عن دائرة ورقلة مهنته : فلاح بموجب بطاقة المهنية للمستثمر الفلاحي رقم: 30 12 03A 93 732574 المستلمة بتارخ 2012/05/09 من جنسية جزائرية.

(2) يشطب على العبارة غير المفيدة

علـــى (العـقار المثقـل)

العقار عبارة عن قطعة ارض فلاحية محاطة بجدار رملي عليه ستور من جريد النخيل بطول 600 متر طولي رقم 46 مساحتها 02هكتار بئر 06 تقع بخشم الريح 02 بلدية حاسي بن عبد الله دائرة سيدي خويلد ولاية ورقلة تحدها من الشمال مسلك فلاحي و جنوبا قطعة 41 و شرقا مسلك فلاحي و غربا أرض شاغرة .تم تقييم هذا العقار من طرف الخبير العقاري (شلغوم مسعود) بمبلغ إجمالي 3 500 000.00 دج بموجب تقرير خبرة تقويم ملكية عقارية صادر بتاريخ 2013/05/20

ملكية لـــ:

يملك السيد/ ..... العقار المذكور أعلاه بموجب عقد امتياز محرر من قبل مديرية أملاك الدولة لولاية ورقلة رقم ..... /2012 الصادر بتاريخ 2012/10/29 و المشهر بتاريخ 2012/12/10 حجم 639 رقم 68 .

لضمان

لضمان قرض التحدي متوسط المدى الممنوح للسيد ..... بقيمة 1 753 650.00 مدته(07) سبعة سنوات بما فيها سنتين تأجيل عن التسديد .

إيضاحات طبقا لإحكام خاصة -هوامش-

قرض استثمار متوسط المدى ممنوح من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ورقلة إلى السيد ..... بن محمد حسب وثيقة اتفاقية القرض رقم (33) بتاريخ 2013/05/28 المسجلة بمفتشية التسجيل و الطابع والمواريث والبطاقية لولاية ورقلة بتاريخ 2013/05/29 برسم قدره 500دج تحت الوصل رقم 1317155

إن الممضية أسفله السيدة ..... مديرة وكالة ورقلة.

يشهد أن ثلاث (03) نسخ من هذا الجدول ، المعد في صفحتين مطابقتين ، صودق عليه

مع أهلية كل الأطراف طبقا للمادة 65 من المرسوم 63/76

ويشهد أيضا أن هوية المالك أو المالكين كما هو مبين

في الإطار المخصص

وقد أثبت وفقا للتنظيم المعمول به.

حرر بـ **ورقلـــــــة** يوم.....

(2) يشطب على العبارة غير المفيدة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

سلسلة ع نموذج رقم 7

Banque d'Algérie

AUTORISATION DE CONSULTATION DE LA CENTRALE DES RISQUES DE LA BANQUE D'ALGERIE
(art.160 loi 90-10 du 14 avril 1990 relative à la monnaie et au crédit)
119

je soussigné (é) MR,
.....

Agissant au nom de la société (1) ....

date de création (2) : // lieu OUARGLA

en qualité de (3) :.....GERANT .....
.....

adresse :.....CITE SIDI MEBAREK ROUISSAT OUARGLA
.....

N° identification banque d'Algérie (clé BA) (4):/ / / / / / / / / / / / / / /

CARTE FELLAH N° : // / /OUARGLA / /

N° identification ONS : /

Autorise la banque ou l'établissement financier) :.....BADR BANK AGENCE 943 OUARGLA .....

a consulter la centrale des risques de la banque d'Algérie et autorise celle –ci a lui communiquer les renseignements enregistres a notre nom.

Fait a Ouargla le

25) Indiquer le sigle ou a défaut la raison sociale de la société
26) Date de création figurant sur les statuts de la société pour les entrepreneurs individuels, affaires personnelles et professions libérales, indiquer la date et le lieu de naissance a relever sur une pièce d'identité officielle.
27) Fonction du mandataire dans la société.
28) N° matricule de l'entreprise auprès de la centrale des risque a indiquer s'il est connu.

Engagement

Je soussigné MR .....

Né le .....à .....

CNI/PC N° .....du .....à .....

Bénéficiaire d'un crédit micro entreprise auprès de la banque de l'agriculture et de Développement rural agence d'exploitation Ouargla 943

Déclare sur l'honneur que m'engage de domicilier les recettes de mon activité à mon compte ouvert sous le N° 943.....

Fait a Ouargla le .....

CREDITS

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

Crédit « HABITAT RURAL »

Définition :

Le crédit Habitat Rural est un crédit immobilier hypothécaire destiné aux particuliers et réservé exclusivement à l'habitat rural, conformément à la nomenclature des communes rurales arrêtée par le Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural.

Secteur :
- Habitat Rural.

Population concernée :
- Personnes physiques de nationalité algérienne (résidents ou non résidents en Algérie),
- Personnes majeures âgées de 65 ans et moins,
- Personnes ayant un revenu stable égal au moins à 1,5 le SNMG.

Actions ciblées :
- Auto-construction d'une habitation,
- Extension de l'habitation existante,
- Aménagement ou rénovation de l'habitation existante.

Dossier à fournir :
- Décision d'éligibilité au soutien de l'Etat,
- Acte de propriété ou certificat de possession,
- Certificat négatif du bien,
- Documents administratifs énumérés dans la DR n° 24/2008 (Annexe 1).

Caractéristiques du Prêt bancaire

Type du prêt :
- 12-01 : Crédit hypothécaire rural privé - 12-02 : CLT Equipement privé.

Série du prêt :
- 245 : Crédit Habitat Rural hypothécaire.

Montant du prêt :
- Minimum : 1.000.000 DA (avec présentation du certificat de possession).
- Maximum : 3.000.000 DA (avec présentation d'un acte de propriété).

Durée du prêt :
- 20 ans maximum (basée sur la capacité d'endettement et l'âge du bénéficiaire avec application de la règle : durée du crédit + âge ≤ 65 ans).

Date limite d'utilisation :
- 12 mois (après encaissement de la 1ère tranche).

Apport personnel :
- 10 % minimum de la valeur de la construction, extension ou aménagement (y compris la valeur du terrain).

Taux de bonification/ Taux d'intérêt :

6 % (selon le revenu) :

- Si le revenu ≤ 6 fois le SNMG :
  - 1 % à la charge du bénéficiaire.
  - 5 % à la charge du trésor public.
- Si le revenu est compris entre 6 fois et 12 fois le SNMG :
  - 3 % à la charge du bénéficiaire.
  - 3 % à la charge du trésor public.

Délai de réalisation des travaux :
- 12 mois (dans le cas d'une opération d'aménagement ou de réhabilitation).
- 24 mois (dans le cas d'une opération de construction).

Remboursement par anticipation :
- Possible partiellement ou totalement à tout moment.

Avantages accordés aux épargnants :
- Taux d'intérêt débiteur épargnant préférentiel de 0.5 % (de moins du taux en vigueur) à condition que :
  - La durée de l'épargne ≥ 3 ans.
  - Le montant des intérêts cumulés durant les 3 dernières années = 3,5 % du montant du prêt (sur le compte LEB, DAT ou BDC).

Délai de traitement du dossier :
- Transmission du dossier dans les 24 heures après réception et vérification par le Chargé Clientèle,
- 20 jours au GRE (après réception du dossier),
- La décision favorable ou défavorable de la banque : 30 jours Maximum.

Garanties et réserves bloquantes :
- Hypothèque conventionnelle notariée de 1er rang sur le bien immobilier,
- La Banque peut demander une Caution solidaire signée par le conjoint ou, éventuellement, par les enfants majeurs du bénéficiaire,
- Toute autre garantie supplémentaire jugée nécessaire par la banque.

Garanties et réserves non bloquantes :
- Souscription d'assurance d'insolvabilité,
- Souscription d'assurance multirisque habitations,
- Souscription d'assurance d'invalidité définitive,
- Souscription d'assurance de décès.

Amortissement :
- Constant.
- Mensualités égales selon tableau d'amortissement.

Organe de décision :
- Pouvoir GRE.

CREDITS

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

Crédit « ETTAHADI »

Définition :

ETTAHADI est un crédit d'investissement partiellement bonifié, octroyé dans le cadre de la création de nouvelles exploitations agricoles et d'élevage, ou d'exploitations existantes sur les terres agricoles non exploitées relevant de la propriété privée ou du domaine privé de l'Etat.

Secteur :
- Agriculture.

Population concernée :
- Personnes physiques/morales présentant un cahier de charges validé par les structures habilitées du Ministère de l'agriculture et du développement rural,
- Les propriétaires de terres privées non exploitées et les concessionnaires de nouvelles exploitations agricoles et/ou d'élevage relevant du domaine privé de l'Etat,
- Les agriculteurs et les éleveurs, à titre individuel ou organisés en coopératives ou groupements légalement constitués
- Les entreprises économiques, publiques ou privées, intervenant dans les activités de productions agricoles, de valorisation, de transformation ou de distribution des produits agricoles et agroalimentaires,
- Les fermes pilotes,
- Les agriculteurs des EAC, bénéficiaires d'un droit de concession, peuvent bénéficier, à titre individuel, de ce crédit (projets de plantation ou d'acquisition d'équipements notamment d'irrigation).

Actions ciblées :
- Travaux de préparation, d'aménagement et de protection des sols,
- Opérations de développement de l'irrigation agricole,
- Acquisition de facteurs et de moyens de production,
- Réalisation d'infrastructures, stockage, transformation, conditionnement et valorisation,
- Production artisanale,
- Protection et développement des patrimoines génétiques animal et végétal.

Dossier à fournir :

- ***Personnes physiques/ morales :***
  - Demande de crédit,
  - Extrait de naissance,
  - Factures pro-format/ Devis,
  - Situation fiscale,
  - Permis de construire (pour bâtiments exploitation),
  - Acte de propriété ou de concession,
  - Etude technico-économique, établie par un bureau spécialisé agréé par le BNEDER,
  - Autorisation des services de l'hydraulique pour forage,
  - Agrément sanitaire (en cas de nécessité),
  - Autorisation des services de l'environnement (cas de l'élevage),
  - Attestation de validation de projet validée.
- ***Personnes morales :***

Mêmes pièces que les personnes physiques, en plus de :
  - Bilans fiscaux des 3 derniers exercices (dernier bilan certifié par un commissaire aux comptes) + Situation intermédiaire de l'année en cours,
  - Copie certifiée conforme des statuts,
  - Copie certifiée conforme de l'agrément (pour les coopératives),
  - Registre de commerce,
  - Procès verbal de désignation d'un représentant disposant du pouvoir de contracter un emprunt (sociétés et coopératives).

Caractéristiques du Prêt bancaire

Type du prêt :
- CMT : 01-13 : CMT ETTAHADI bonifié agricole.
- CLT : 02-13 : CLT ETTAHADI bonifié agricole.

Série du prêt :
- CMT : 379 : CMT ETTAHADI.
- CLT : 384 : CLT ETTAHADI.

Montant du prêt :
- CMT : Minimum : 1.000.000 DA. Maximum : 100.000.000 DA.
- CLT : Minimum : 1.000.000 DA. Maximum : 100.000.000 DA.

Type/ durée du différé :
- CMT : 01 à 02 ans.
- CLT : 01 à 05 ans.

Durée du prêt :
- CMT : Minimum : 03 ans. Maximum : 7 ans avec 01 à 02 ans de différé.
- CLT : Minimum : 08 ans. Maximum : 15 ans avec 01 à 05 ans de différé.

Date limite d'utilisation :
- CMT : de 06 à 12 mois maximum à partir de la mise en place du crédit.
- CLT : de 06 à 24 mois maximum à partir de la mise en place du crédit.

Apport personnel :

Pourcentage **à définir** du montant total du projet :
- Minimum 10% du coût du projet pour une superficie <=10 hectares.
- Minimum 20% du coût du projet pour les exploitations de plus de 10 hectares.

Taux de bonification/ Taux d'intérêt :
- CMT :

5,25% bonifié comme suit : (à la charge du client)
  - 0% les 05 premières années.
  - 1% la 6ème et la 7ème année.
- CLT :

5,25% bonifié comme suit : (à la charge du client)
  - 0% les 05 premières années.
  - 1% la 6ème et la 7ème année.
  - 3% la 8ème et la 9ème année.
  - A partir de la 10ème année, intérêt non bonifié (5,25%).

.../...